الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعـــــة الشهيـــــد حمـه لخضـــــر – الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

التعديل في السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية

- دراسة ميدانية -

من اعداد الطالبات:

- صابر عائشة
- ضيف الله خولة
- نصيب نصيرة
- نيس وفاء

إشراف: أ.د. سالمي محمد الدينوري

المشرف المساعد: د. زيدان يوسف

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
حميداتو صالح	جامعة حمه لخضر الوادي	مقيم أول
سالمي محمد الدينوري	جامعة حمه لخضر الوادي	مؤطرا ومقررا
زيدان يوسف	جامعة حمه لخضر الوادي	مقيم ثاني

الموسم الجامعي 2022/2021

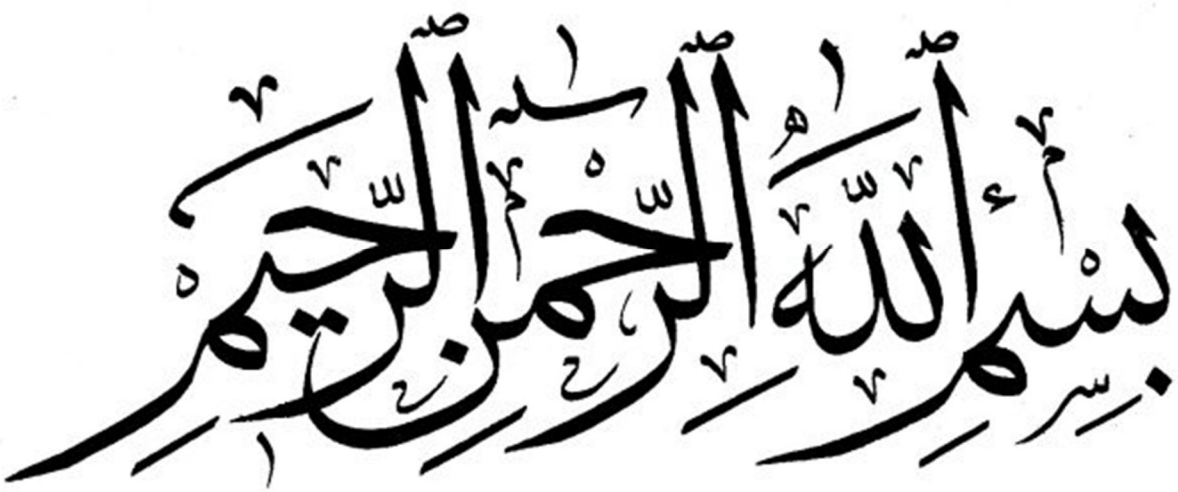
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــداء

إلى "روح أبي الغالي"

إلى من حملتني وربتني إلى "أمي الغالية" أطال الله في عمرها

إلى كل من شجعتني وحفزتني على الكفاح من اجل النجاح

وإلى أخواتي وإخوتي حفظهم الله

وإلى كل من تذكره قلبي ولم يكتبه قلمي

وإلى كل "الأهل والأحباب والأصدقاء"

نصيرة

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما وبارك فيهما

اللذان بذلا كل ما في وسعهم لإرضائي وبلوغ مبتغاي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل من يبهجه نجاحي وتسره أفراحي

إلى كل من تذكره قلبي ولم يكتبه قلمي

...

عائشة

الإهـــــــــــداء

قبل كل إهداء اشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفقي في هذا العمل.

إنه ليسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي الى:

الى من جعلت الجنة تحت أقدامها صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيب الحب والطهر والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

"أمـي" الغالية أطال الله في عمرها

إلى قدوتي الدائمة في الحياة إلى نبراس العطاء المبذول ومعلمي الأول

"أبـي" أطال الله في عمره

إلى زوجي وأولادي

"نور الهدى إيمان" و " مُحَمَّد ريان" و "يـزن"

الى صديقات اللواتي رافقنني طيلة انجاز هذا العمل المتواضع

" ليلى – نصيرة – خولة "

إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل من اتسعت لهم ذاكراتي ولم تتسعهم مذكرتي

وفـاء

الإهـــــــــــداء

الى التي غرست في قلبي الصبر والعطاء ومن تحت قدميها جنات الخلد والرحمة فهذه أمنيتك مصحوبة بصفاء دعواتك أترجمها لك لعلها تنال رضاك

أمي الحبيبة

في فمي نغما أردده مدى الدهر وفي روحي مناجاة ورمزا للوفاء الابدي الى ذلك النيل الذي أجتاح كل السدد لكي يصب بداخلي الى رمز الفداء والتضحية الذي علمني معنى الثبات في أصعب المواقف ومعنى الصبر على الشدائد.

والدي العزيز

إلى عزوتي وسندي بالحياة، اليك أهدي ثمرة جهدي .

زوجي العزيز

الى أعز ما أملك في الوجود

أبنائي الأعزاء

الذين أناروا لي طريق حياتي وكانوا شموعا تحترق من اجلي

أختي وإخوتي وأهلي وصديقاتي وزميلاتي

إلى كل من علمني حرفا تنحني قامتي امامكم إجلالا وتقديرا إليكم جميعا أهدي بحثي عله يكون نقطة في محيط العلم الشاسع

خولة

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين ، حمدا يواني نعم المنعم حمدا كثيرا مباركا فيه ، و سلام على إمام المرسلين محمد عليه أزكى الصلاة و التسليم ، و كما أمرنا الله تعالى بشكره ، امرنا بشكر المنعم الثاني علينا بعده ، و عليه أتقدم بالشكر الخالص الى:

الدكتور المشرف سالمي محمد الدينوري على كل المساعدات والتوجيهات التي قدماها لنا ؛

كما أتقدم بكل الشكر الخاص إلى الدكتور المشرف المساعد زيدان يوسف على سعة صدره وتحمله لنا؛

كما أشكر الدكتور عقبة عبد اللاوي على كل النصائح والتوجيهات التي قدماها لنا أثناء إعداد هذا العمل؛

كما أشكر كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو بعيد

عائشة–نصيرة –خولة–وفاء

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الأثر في التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية والخصائص النوعية للقوائم المالية ,من خلال إبراز أهم أشكال التعديل في السياسات المحاسبية و توضيح أثرها على القوائم المالية والإجابة على إشكالية البحث اتبعنا المنهج الوصفي في الجانب النظري ,وطبقنا المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية على شركة مطاحن التاج الذهبي بالوادي.

وقد هدفت الدراسة إلى تقديم الإطار المفاهيمي لكل من السياسات المحاسبية والقوائم المالية وكذلك التعرف على أهم الدوافع لتغير الإدارة لسياستها المحاسبية و إبراز أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية والتعرف على مدى تأثير التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية.

وبعد معالجة موضوع الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج مفادها ان القوائم المالية تعتبر أهم وسيلة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة منها و أن اعتماد المؤسسة عند استخدامها السياسات المحاسبية على جملة من المعايير والقواعد تساعدها على اختيار أفضل سياسة لها ,كما أن السياسات المحاسبية تقوم على قيدين أساسيين يجب مراعاتهما هما التوقيت المناسب والتوازن بين الخصائص النوعية.

الكلمات الافتتاحية : السياسات المحاسبية, التعديل في السياسات المحاسبية, القوائم المالية.

Abstracts

This study aims to demonstrate the impact of the adjustment in accounting policies on financial statements and qualitative characteristics of financial statements. By highlighting the most important modifications in accounting policies and clarifying their impact on financial statements and answering the problem of research, we followed the descriptive approach on the theoretical side. We applied the analytical curriculum in the field study to Company Tadje ELdahabi Eloued.

The study aimed to present the conceptual framework for both accounting policies and financial statements as well as to identify the main drivers of management's change in its accounting policy and to highlight the impact of the adjustment in accounting policies on financial statements and the extent to which the adjustment in accounting policies affects financial statements.

After addressing the subject matter of the study, a number of findings were reached that financial statements are considered the most important means of disclosing accounting information to beneficiaries and that when using accounting policies, the institution's reliance on a variety of standards and rules helps it to choose its best policy. Accounting policies are based on two basic constraints that must be taken into account: timeliness and balance of qualitative characteristics.

Keywords: Accounting Policies, Adjustment to Accounting Policies, Financial Statements.

الفهـــــــــارس

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الأشكال	**V**
فهرس الملاحق	**I**
المقدمة	**أ – ت**
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية والقوائم المالية	
تمهيد	2
المبحث الاول : السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية	3
المطلب الأول : ماهية السياسات المحاسبية	3
الفرع الأول : ماهية السياسات المحاسبية وأهميتها	3
أولا : تعريف السياسات المحاسبية	3
ثانيا : أهمية السياسات المحاسبية	4
الفرع الثاني : أنواع السياسات المحاسبية وأهدافها	4
أولا : أنواع السياسات المحاسبية	4
ثانيا : أهداف السياسات المحاسبية	6
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية والعوامل التي تحكم التغيرات فيها	8
أولا : العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية	8
ثانيا : العوامل التي تحكم التغيرات في السياسات المحاسبية	9
الفرع الرابع : الطرق والنماذج المتبعة في السياسات المحاسبية	10
أولا : نموذج تقييم المخزون	10
ثانيا : نموذج للتقييم طريقة للإهتلاك	11
ثالثا : نموذج المؤونات	13
المطلب الثاني :القوائم المالية	14

الفرع الأول :تعريف القوائم المالية وأهميتها	
أولا :تعريف القوائم المالية	14
ثانيا : أهمية القوائم المالية	15
الفرع الثاني : أهداف القوائم المالية وخصائصها النوعية	16
أولا: أهداف القوائم المالية	16
ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية	18
الفرع الثالث : مستخدمو القوائم المالية وعرضها	19
أولا : مستخدمو القوائم المالية	19
ثانيا :عرض القوائم المالية	21
الفرع الرابع : علاقة القوائم المالية ببعضها البعض	22
أولا : العلاقة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية	22
ثانيا :العلاقة بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانية	23
المطلب الثالث : أشكال التعديل في السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية	24
أولا : المحاسبة المتعسفة والمحاسبة الإبداعية أو الإبتكارية أو الخلاقة	24
ثانيا : عملية ادارة الارباح	24
ثالثا: الاحتيال في قائمة المركز المالي	25
رابعا: الاحتيال في قائمة التدفقات النقدية	25
خامسا: تمهيد الدخل	26
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	40-27
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد	43
المبحث الاول : تقديم المؤسسة محل الدراسة	44
المطلب الأول : ماهية شركة التاج الذهبي	44
المطلب الثاني : مهام الشركة وأهدافها	45
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للشركة	46
المطلب الرابع : وظائف مصالح الشركة	47
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية لشركة مطاحن التاج الذهبي	48

المطلب الأول : عرض القوائم المالية	48
1- عرض قائمة الميزانية لجانب الأصول	49
2- عرض قائمة الميزانية لجانب الخصوم :	50
3- عرض جدول النتائج	51
المطلب الثاني : التعديل في القوائم المالية	53
أولا :جانب الأصول	53
ثانيا : جانب الخصوم	55
المطلب الثالث : أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية .	59
خلاصة الفصل	60
الخاتمة	62
قائمة المراجع والمصادر	65
الملاحق	71-69

فهرس الجداول

رقم الجدول	الفهرس	الصفحة
1-2	ميزانية الشركة لجانب الأصول	49
2-2	ميزانية الشركة لجانب الخصوم	50
3-2	جدول النتائج	51
4-2	ميزانية لجانب الأصول بعد التعديل	55
5+2	الميزانية لجانب الخصوم بعد التعديل	56
6-2	جدول النتائج بعد التعديل	57

فهرس الاشكال

رقم الشكل	الفهرس	الصفحة
2-1	الهيكل التنظيمي للشركة	46

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الفهرس	الصفحة
1	ميزانية الشركة لجانب الأصول	69
2	ميزانية الشركة لجانب الخصوم	70
3	جدول النتائج	71

المقدمـــــــــــة

المقدمة

تعتبر السياسات المحاسبية محورا هاما في إعداد القوائم المالية وذلك لان قيم البنود التي تحتويها تلك القوائم تحدد على أساس تلك السياسات التي يتم تطبيقها.

السياسات المحاسبية هي التعبير عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية في المنشاة, حيث تشمل السياسة المحاسبية المبادئ والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات التي تتخذها إدارة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية, وعليه فإن السياسات المحاسبية تختلف من منشاة إلى أخرى ومن وقت لآخر,كما ان إدارة المؤسسة باعتبارها الطرف القائم في إعداد القوائم المالية للمؤسسة يمكنها التحكم في السياسات المحاسبية الملائمة لها وخاصة ان النظام المحاسبي المالي وفر مجموعة من البدائل والمعالجات لتختار منها ما يناسبها,فقد تقوم المؤسسة بتعديل او تغيير سياسة محاسبية متبعة حاليا إلى سياسة محاسبية أخرى لتحقق أهدافها ودوافعها من وراء ذلك.

الإشكالية :

وبناءا على ما سبق سنحاول تحليل الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية :

" ما مدى تأثير التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية ؟ "

ومن اجل معالجة الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السياسات المحاسبية وما هي العوامل المؤثرة على تطبيقها ؟
- ما أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية ؟
- هل تتأثر الخصائص النوعية للقوائم المالية بالتعديل في السياسات المحاسبية ؟

فرضيات الدراسة :

- هناك أثر كبير لتعديل السياسات المحاسبية على القوائم المالية.
- تؤثر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على وضع السياسات المحاسبية.
- يساهم التعديل في السياسات المحاسبية على تحقيق جودة ومصداقية للقوائم المالية.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية الأثر المترتب عن التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية للمؤسسة, بحيث تساعد على اختيار أفضل السياسات المحاسبية لضمان النتائج المرغوبة مما يؤدي إلى الحصول على قوائم مالية ذات بيانات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل.

أهداف الدراسة :

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة اثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية للمؤسسة, أما الأهداف الفرعية فتتمثل فيما يلي :

- تقديم الإطار المفاهيمي لكل من السياسات المحاسبية والقوائم المالية .
- التعرف على أهم الدوافع لتغير الإدارة لسياستها المحاسبية.
- إبراز أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية.
- التعرف على مدى تأثير التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية.
- توضيح كيفية تحقيق نتيجة جيدة من خلال إتباع سياسة محاسبية جيدة.

حدود الدراسة :

حدود الدراسة الزمانية و المكانية : اهتمت هذه الدراسة بدراسة الحالة الميدانية للقوائم المالية الخاصة بشركة مطاحن التاج الذهبي الوادي لسنتي 2019 و 2020.

المنهج المتبع :

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة اتبعنا المناهج التالية :

المنهج الوصفي : للإلمام بالجانب النظري للدراسة حيث يعتمد المنهج الوصفي على وصف الدراسة وصفا دقيقا لما هو متوفر في المصادر العربية والأجنبية على اختلاف أشكالها من كتب ورسائل جامعية ودورات لها علاقة بموضوع الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي : في الجانب التطبيقي اعتمدنا المنهج التحليلي في الدراسة الحالية, وتم استخدامالوثائق كأدوات لمعرفة المعلومات.

صعوبات البحث:

- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع.
- صعوبة الحصول على مؤسسة يمكن أن تكون محل الدراسة.
- قلة الدراسات السابقة حول الموضوع.

هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين , يتناول أولهما الأدبيات النظرية والتطبيقية لكل من السياسات المحاسبية والقوائم المالية , ويدرج في هذا الفصل مبحثين يعالج المبحث الأول الجانب النظري للسياسات المحاسبية والتغيير فيها والعوامل المؤثرة في بنائها والعوامل التي تحكم التغيرات فيها, و كذلك الطرق و النمذ ج المتبعة في السياسات المحاسبية, ويعالج أيضا القوائم المالية أهميتها وأهدافها وخصائصها ومستخدميها ,واهم أشكال تغيير السياسات المحاسبية في القوائم المالية, في حين يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.

أما الفصل الثاني فيختص بالدراسة الميدانية الذي قسمناه إلى مبحثين, الأول قمنا فيه التعريف بشركة مطاحن التاج الذهبي, التعديل في بعض السياسات المحاسبية و المبحث الثاني قمنا بعرض القوائم المالية للشركة و كذلك دراسة اثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية

تمهيد :

يحظى موضوع التعديل في السياسات المحاسبية وأثره على القوائم المالية باهتمام الفكر المحاسبي سواء على الهيئات المهنية أو الممارسين للمهنة كون هذا التعديل له تأثير على مختلف القوائم المالية وعلى مستخدميها.

ولهذا تم تقسيم عذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي :

- **المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السياسات المحاسبية والقوائم المالية؛**
- **المبحث الثاني : الدراسات السابقة**

المبحث الاول : السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية

المطلب الأول : ماهية السياسات المحاسبية

الفرع الأول : ماهية السياسات المحاسبية وأهميتها

إن السياسات المحاسبية هي التعبير عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية في المنشأة حيث تشمل السياسة المحاسبية المبادئ والأسس والقواعد والإجراءات التي تتخذها ادارة المنشأة في إعداد القوائم المالية.

أولا : تعريف السياسات المحاسبية

1- إن السياسة المحاسبية تعبر عن عملية اختيار بدائل مهنية عن طريق اعداد التقارير وأنظمة القياس وأساليب الإفصاح ويتم هذا الاختيار من بين كل ما يتاح لأغراض التقارير المالية في منشآت الأعمال، قد تقوم منشآت معينة ببعض الخيارات المتاحة لها، ويجب أن تتضمن القوائم المالية وصفا للبدائل المختارة ذات الاهمية.[1]

2- تمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية التي يجب على المؤسسة تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض الكشوف المالية.[2]

3- ان السياسة المحاسبية هي مجموعة قرارات المتعلقة بتنفيذ أمر ما والسياسة المحاسبية هي القواعد والاسس التي تتبعها المنشأة عند تحضير القوائم المالية.[3]

4- تعبر عن اختيارات الادارة لأي من الطرق المحاسبية المتعارف عليها عند تطبيق الإجراءات المحاسبية لقياس وعرض البيانات المالية.

مما سبق نستنتج تعريف عام للسياسات المحاسبية بأنها مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد والممارسات والقوانين المحددة التي طبقتها المنشأة عند إعداد وتقديم البيانات المالية.[4]

---

[1] كمال خليفة اوزيد، **النظرية المحاسبية**، الإسكندرية الطبعة الرابعة، 1990، ص: 207.

[2] الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة 05، العدد 27، الجزائر، ضتدر بتاريخ 2008/05/26

[3] سامر مظهر قنطجي، **دور السياسات المحاسبية في التحوط، ورقة بحثية قدمت في ملتقى الخرطوم لمنتجات المالية الإسلامية**، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، بتاريخ 04 /2012/04، ص: 02.

[4] وليد محمد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص: 282.

ثانيا : أهمية السياسات المحاسبية

تعتبر السياسة المحاسبية حجر الزاوية وذلك لأهميتها بالنسبة للمؤسسة عند إعداد القوائم المالية من جهة و الأطراف ذات العلاقة من جهة أخرى، حيث يمكن حصر أهمية السياسات المحاسبية في النقاط التالية:

1- تمكن من اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة سواء على مستوى المؤسسة أو المحيط ككل مما يؤدي إلى التوصل لقوائم مالية ذات معلومات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل وأيضا عدم تفضيل مصالح فئة معينة على فئة أخرى;

2- تساعد السياسات المحاسبية على توضيح العلاقة ومدلولات الأرقام الواردة بالقوائم المالية للمؤسسة;

3- تحديد السياسة المحاسبية للمؤسسة يعد أمرا ضروريا حيث أن مقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية ضروري للحكم على مدى كفاءة المؤسسة;

4- وضع سياسة محاسبية يؤدي الى تحقيق مبدأ المقارنة الذي يساعد على عدم التحيز والدقة والموضوعية في الافصاح عن كفاءة وقدرة المؤسسة ومستوى تحقيقها للأهداف المسطرة;

5- من أهم المقومات الواجب المحافظة عليها عند تحديد السياسات المحاسبية وتطبيقها هي قابليتها للمقارنة حيث مرونتها تؤدي إلى استيعاب الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يضمن امكانية اجاء مقارنات بين نتائج النشاط للمؤسسة [1]

الفرع الثاني : أنواع السياسات المحاسبية وأهدافها

أولا : أنواع السياسات المحاسبية

1- **سياسة الإفصاح التام**: تستخدم سياسة الإفصاح التام لمساعدة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية صيانة القوائم المالية حتى تساعد على اتخاذ القرارات بشكل أفضل، حتى تتصف بالدقة والملائمة والوضوح والشمول بعيدا عن الظلم والغموض. ويجب أن تكون سياسة الإفصاح التام شاملة لكافة مراحل الدورة المحاسبية مجيدة في تطبيق النظام المحاسبي لتساعد على إضافة توضيحات ضمن قوائم مالية.[2]

[1] ادريس دحمان، **تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص: 18.

[2] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص:105

2- **سياسة الثبات والاتساق أو الانتظام** : ان جوهر هذه السياسة يدعو إلى ضرورة التزام المحاسب بطريقة معينة ثابتة يستخدمها لمعالجة المشاكل المحاسبية ويستمر في تطبيقها من سنة لأخرى، إلى في حال الضرورة القصوى التي تحتم على المحاسب تغيير هذه الطريقة أو تلك التي أدت الى هذا التغير انسجاما مع سياسة الإفصاح، على أن يستمر المحاسب في تطبيق الطريقة الثانية دون حاجة للعودة للطريقة الأولى أو اللجوء لتطبيق طريقة ثالثة.

ان الالتزام بسياسة الثبات يشكل ضرورة موضوعية لأغراض التحليل المالي والمحاسبي وإجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لنفس الوحدة الاقتصادية ما بين سنة وأخرى، أو لنفس السنة ما بين وحدة وأخرى كما يساعد الالتزام بسياسة الثبات عدا عن المقارنة يتطلب تقديم دراسات تحليلية احصائية تعكس الاتجاه العام لأنشطة الوحة الاقتصادية.

وتشمل سياسة الثبات الطرق المحاسبية، أسس وأساليب القياس المحاسبي، الاجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة، إن هذه السياسة تعتبر احدى السياسات المحاسبية التي يجب على المحاسب الالتزام بها كما تعتبر في الوقت ذاته أحد المعايير الأساسية لإعداد تقارير مراجع الحسابات الخارجي والذي يتطلب الإشارة اليها في تقريره.[1]

3- **سياسة التحفظ (الحيطة والحذر)** : تلعب هذه السياسة دورا مهما ضمن الاطار الهيكلي للفكر المحاسبي بالإضافة الى الفروض والمبادئ والسياسات الأخرى، خاصة وفق المدرسة الانجليزية التي جسدت شخصية المواطن الانجليزي عموما والمحاسب خصوصا، إذ يرتكز على التحفظ تجاه المعلومات المحاسبية وملاءمتها ورفع درجة الاعتماد عليها في ظل عدم التأكد، مما يستدعي أخذ الخسائر المحتملة والمتوقعة الحدوث بالحسبان وتعالج على أنها قد تحققت، لذا يكون لها مخصص منها مثلا مخصص الديون المشكوك بتحصيلها مخصص هبوط قيمة المخزون السلعي، مخصص هبوط الأوراق المالية وغيرها، بينما الأحداث المحتمل أن يتحقق من ورائها أرباح فلا تحسب إلا بعد التحقق الفعلي للربح انسجاما مع مبدأ تحقيق الايراد اذ يتحقق الايراد كقاعدة عامة عند البيع.

تساعد هذه السياسة على فهم الفكر المحاسبي والفروض والسياسات والمبادئ التي تركز علة الحذر من المعلومات المحاسبية وملاءمتها ورفع درجة الاعتماد عليها حتى تستدعي آخر الخسائر المحتملة والمتوقعة الحدوث بالحسبان.[2]

[1] كمال عبد العزيز النقيب. **المدخل المعاصر إلى عالم المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004، ص:84.

[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص:106.

4- **الأهمية النسبية(المادية)** : ان هذه السياسة يمكن القول عنها بأنها مشتقة من مبدأ الدورية الذي يتطلب اعداد القوائم المالية بشكل منتظم ودوري في نهاية كل سنة.

تدعوا هذه السياسة كل من المحاسب ومراجع الحسابات أن يواجهوا اهتماماتهم وعنايتهم بشكل رئسي نحو البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود.

تسمى هذه السياسة أحيانا بالمادية تعبيرا عن ضرورة تحديد القيمة المادية التي تشكل أهمية نسبية مقارنة بغيه، ونلاحظ ذلك في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف عند مناقشة وتبويب المصاريف الايرادية ورأسمالية وكذلك تقسيمها إلى تكاليف انتاجية وتسويقية وأثرهما على كل من حسابي التشغيل والمتاجرة.

ثانيا : أهداف السياسات المحاسبية

يجب ارساء الأهداف حتى يمكن إعداد السياسات المحاسبية، ولا يعتبر وصف طرق القياس وقواعد الإفصاح وأشكال العرض كافيا في حد ذاته كهدف، إذ أن هنالك نتائج اقتصادية و اجتماعية ترتبط بالقرارات البديلة، ويمكن ان تركز النظرية المحاسبية على أهداف معينة، مثل تفضيلات الادارة والمحاسبين والأفراد، أو السوق أو مصالح المجموعات الأخرى في المجتمع، ومع ذلك يجب أن تأخذ السياسة المحاسبية القومية في اعتبار الرفاهية الاجتماعية في اطار الواسع مثلما تأخذ في الاعتبار تفضيلات المجموعات معينة في المجتمع.[1]

ويركز المدخل الاستقرائي الاستنباطي في المحاسبة بالدرجة الاولى على تفضيلات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبالأخص المستثمرين والدائنين.

ومع ذلك فإن التركيز يمكن أن ينصب أيضا على ثبات استخدام القواعد المحاسبية أو على قياس الموارد والحقوق عليها، وتعتبر هذه أهدافا أساسية لمجلس معايير المحاسبة المالية كما أقرتها قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(1).

وترتكز نظريات السوق على العملية الوصفية لأثر المعلومات المحاسبية على حجم مبيعات وأسعار الأوراق المالية في الأسواق المنظمة، ولم يقرر مجلس معايير المحاسبة المالية بالتحديد الكيفية التي يجب أن تؤثر بها نظريات السوق على سياسات المحاسبة، ولكنه تعرف على أهمية أسواق الأوراق المالية، ومكانة المعلومات المحاسبية، في تشغيل هذه الأسواق وتتضمن العوامل الأخرى التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تشكيل السياسات المحاسبية الاعتراف بأن

[1] كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، 2005، ص:210-211.

المعلومات المحاسبية تمثل مصدرا واحد فقط للمعلومات المالية للأفراد والأسواق، ويجب أن تأخذ القرارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية هذه المصادر البديلة في الاعتبار، وأن تسمح للمصادر غير المحاسبية بتقديم المعلومات حيثما يمكن اتاحتها بكفاءة أكبر وتكلفة أقل بالنسبة للمنشأة والمستثمرين معا.

كما يجب أن يأخذ جهاز إعدادا السياسات المحاسبية تكاليف ومنافع المعلومات بعين الاعتبار، ولا تتضمن المنافع قيمة ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات فقط، ولكنها تشمل ايضا النتائج الايجابية المحتملة والتي تنتج من ردود فعل المنشأة أو الغير نتيجة نشر هذه المعلومات.

وباختصار يمكن أن تركز أهداف سياسات المحاسبة على تفضيلات كل من منجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية مع مراعاة أنه يمكن أن يتاح ذلك فقط بطريقة عامة وباستخدام حلول جزيئة من النظريات الاستقرائية والاستنباطية، أو من البحوث في مجال تشغيل المعلومات بواسطة الأفراد.

وهناك صعوبة في تفضيلات الأفراد والمنشآت أو المجموعات لكي تشكل تفضيلات وحيدة كلية واحد البدائل لمواجهة ذلك هو تركيز هدف السياسة المحاسبية على النتائج الاقتصادية والاجتماعية، وليس تحقيق التوازن بين النتائج الملائمة بالأمر السهل، ولكنه على الاقل يمثل هدفا ملائما لإعداد السياسة المحاسبية.

وتكمن الصعوبة الرئيسية فى ارساء الاهداف العامة الاقامة السياسية المحاسبية فى صعوبة تطبيقها على اساس من البحث السليم او الاذلة المؤكدة، والنتيجة هى اتجاه عملية ارساء سياسات المحاسبية لان تكون مبسطة عندما تتراجع الى الاهداف إجرائية، ويعتبر تقليل مدى البدائل المتاحة من الاهداف التى وضعت مرارا، ولقد دعم هذا الهدف كثرة الانتقادات التى واجهتها المحامية لأنها تتنح بدائل كثيرة تسمح للمنشآت بان تقرر عن ادائها المالى فى افضل صورة باستخدام ما يشار إليه بالمحاسبة الخلافة.[1]

التوحيد وقابلية المقارنة : تم التفكير مرارا في ان توحيد التقارير المالية في المنشآت المختلفة يعبر عن هدف مرغوب فيه لذاته، ذلك ان هدف التوحيد ينطوى على عرض الكشوف المالية للمؤسسة المختلفة باستخدام نفس الاجراءات المحاسبية ومفاهيم القياس والتبويب وطرق الافصاح كما تعد ذات النماذج الاساسية من الكشوف وإذا ما استخدم في هذا الاطار، فان انتقاد مفهوم التوحيد يكون مقبولا، ويمكن ان تعرف قابلية المقارنة علي انها خاصية او حالة استعمال خصائص متشابهة كافية بما يجعل المقارنة صحيحة.

[1] كمال خليفة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص:214.

ويستند الاعراض الرئيسى على التوحيد الي التوحيد الى حجج منها:

- انه قد يضع المحاسبة في اطار جامد من القواعد والإجراءات التي قد تجعل القوائم المالية اقل قابلية للمقار نة.
- انه قد يؤثر علي حرية الادارة وحقوقها الاساسية فى اختيار المعلومات .
- ان التنوع الواسع في الاسس المطبقة والمقبولة يجعل قابلية المقارنة بين المنشات مستحيلا، او على الأقل صعبا.
- ان حرية الادارة في اختيار طرقها الخاصة قد يؤدي الى امكانية التحيز في عمليات اعداد التقارير تلائم اغراض هؤلاء الذين يراقبونها.
- اذا لم يتخذ القطاع الخاص خطوات لتحقيق توحيد اكبر فقد يفرض مثل هذا التوحيد بواسطة تداول الاوراق المالية بالبوصة.

كما يجب أن تقوم على أساس المعلومات الناتجة من استخدام اجراءات موحدة في تلك الحالات التي لا يوجد فيها دليل على أنه اجراء ما أفضل من الأخر، وقد يكون تضييق مجالات الخلاف في التقارير المالية بين المنشآت مرغوبا باعتباره هدف للسياسة المحاسبية، ومع ذلك فإنه يمكن أن تكون واحد من الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الأساسية في التقدم نحوى المستوى الأمثل من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، واذا وجد ان الاجراءات والطرق المختلفة للافصاح تقدم منافع أكبر من تكلفتها أو حتى تساويها، فانه يفضل ان تختار المنشآت الطرق التي تكون أقل تكلفة أو يكون لها نتائج اقتصادية أكبر ملاءمة.[1]

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية والعوامل التي تحكم التغيرات فيها

أولا : العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية

هناك عدة عوامل ومعايير محددة يجب أخذها بعين الاعتبار عند بناء سياسة محاسبية لمؤسسة وهذه المعايير تختلف باختلاف المجتمع المحيط بالمؤسسة

[1] كمال خليفة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص:215.

1- **معيار القدرة على التنبؤ لاتخاذ القرارات** : عند تطبيق سياسة محاسبية لمؤسسة ما لابد من معيار التنبؤ الذي يتم على أساس المفاضلة بين البدائل المحاسبية، حيث أنه يمثل القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية مما يؤدي الى توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات بشأن مصالحهم في المؤسسة.

2- **الأهداف الوطنية** : من الواح ان السياسات المحاسبية تتأثر بالظروف والعوامل السياسية.

3- **العوامل الاقتصادية وطرق التمويل** : تتأثر السياسات المحاسبية المطبقة بتأثير النظام الاقتصادي المتبع بالقوى السياسية حيث تؤثر على سلوك أصحاب المصالح في المنشأة بطريقة تؤدي إلى تأثر مصالح مجموعات أخرى.

4- **العوامل الاجتماعية والثقافية** : تختلف السياسات المحاسبية باختلاف المجتمع وعند بنائها لابد من الاخذ في الاعتبار بطبيعة وظروف المجتمع.[1]

ثانيا : العوامل التي تحكم التغيرات في السياسات المحاسبية

1- ما ان يتم اصدار سياسة محاسبية، فيمكن تغييرها فقط إذا كان هذا التغير مطلوب بواسطة معيار أو تفسير أو ينتج عن السياسة الجديدة تقدير القوائم المالية بشكل أكثر ملائمة وموثوقية.

2- هناك بنود لا تعتبر تغيرات في السياسات المحاسبية :

أ) تطبيق سياسة محاسبية بالنسبة للصفقات أو الاحداث أو الظروف الاخرى التي تختلف جوهريا عن تلك التي كانت تحدث سابقا;

ب) تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة لصفقات أو احداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير جوهرية.[2]

1https ://acc-jordan.blogspot.com 07/04/2022.9 ;22

[2] طارق عبد العال حماد، **معيير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول الدار الجامعية، الإسكندرية 2008، ص: 142

الفرع الرابع : الطرق والنماذج المتبعة في السياسات المحاسبية

هناك عدة نماذج تتبع في السياسات المحاسبية نذكر منها :

أولا : نموذج تقييم المخزون

1- تعريف المخزون :هو السلعة التي تشتري بقصد اعادة بيعها من خلال النشاط التشغيلي للمشروع، أو السلع التي تشترى بقصد استخدامها في انتاج السلع الاخرى التي تصنع بقصد اعادة بيعها، ففي المنشآت الصناعية لا يقتصر المخزون على البضاعة الجاهزة للبيع وانما يشما ايضا المواد الخام بقصد استخدامها في عملية التصنيع والبضاعة تحت التشغيل والبضاعة تامة الصنع.[1]

2- طرق حساب تكلفة المخزون :

- ✓ **التمييز العيني:** وفقا لهذه الطريقة يتم تكلفة بضاعة أخر المدة عن طريق حصر وحدات المخزون حيث تكلفة الشراء لكل وحدة استنادا إلى الفواتير، وتصلح هذه الطريقة للمنشآت التي يتصف بها المخزون السلعي بالوحدات القليلة ذات القيمة المرتفعة، وتتصف هذه الطريقة بالدقة والموضوعية في تحديد تكلفة المخزون إلا انها غير عملية ومكلفة، وقد تكون غير ممكنة في المنشآت الكبيرة التي تتعامل بأصناف متعددة وبكميات كبيرة، بحيث يصعب عملية تدفق البضاعة، وبذلك يلجأ المحاسبون إلى طرق اخرى عملية لقياس تكلفة المخزون.
- ✓ **طريقة الوارد أولا الصادر أولا:** تفترض هذه الطريقة انسياب البضاعة من المخازن بشكل منتظم وفقا لأقدمية ورودها للمخازن أي ان البضاعة التي تشترى اولا تباع أولا وبالتالي تعد بضاعة آخر المدة من الشحنات الأخيرة خلال الفترة المالية وتسعر بأحدث الاسعار بينما تسعر البضاعة المباعة بالأسعار القديمة.
- ✓ **طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا:** تقييم المنصرف من المخازن من احدث المشتريات (احدث اسعار الشراء)، وبالتالي فإن المتبقي في نهاية الفترة بالمخازن يعتبر من اقدم المشتريات(أقدن اسعار الشراء)، ونتوقع في ظل التضخم وارتفاع الاسعار أن تنخفض تكلفة مخزون آخر المدة بينما ترتفع تكلفة المواد المستخدمة في الانتاج خلال الفترة.[2]

[1] أحمد نور، **المحاسبة المالية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص :13.

[2] محمد أبو ناصر، وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، ط1، نشر بدعم من معهد الدراسات. عمان. 2005، ص:330-332.

- ✓ **طريقة المتوسط المترجح** : يتم تقييم المنصرف من المخازن للاستخدام من خلال متوسط اسعار الشراء كما يتم تقييم تكلفة المتبقي في نهاية الفترة بالمخازن أيضا من خلال متوسط اسعار الشراء، وبالتالي نتوقع ان تكون تكلفة كل منها وسط بين الطريقتين السابقتين.

ومن ناحية اخرى يرتبط تقييم مخزون آخر المدة بطريقة الجرد المستخدمة للمنشآة، ونميز في هذا الصدد طريقتين هما: طريقة الجرد الدوري للمخازن في نهاية كل فترة،وطريقة الجرد المستمر واستخدام بطاقات الصنف وتسجيل كل من الوارد والمنصرف وبيان الاثر الفوري لكلاهما على رصيد المخزون.[1]

ثانيا : نموذج للتقييم طريقة للإهتلاك

1- **تعريف الاهتلاك** : يعبر الاهتلاك عن اجراء محاسبي لتخصيص كلفة عن نقص قيم الاصول المادية، وهي تعكس تناقص القدرة الانتاجية الناتجة عن الاستعمال مدى حياة الاصل، وينتج هذا التناقص عن التلف نتيجة الاستعمال والتقادم نتيجة التطور التكنولوجي.[2]

2-طرق حساب الاهتلاك

- ✓ **الاهتلاك الثابت (الخطي)**: في ظل هذه الطريقة فان الاهتلاك الدوري يكون متساويا من سنة لاخرى خلال فترة حياة الاصل الثابت، وعند حساب مصروف الاهتلاك في ظل طريقة القسط الثابت فانه لابد من تحديد الاصل القابل للإهتلاك.

  ان تكلفة الاهتلاك عبارة عن تكلفة الاثا ناقصا القيمة الباقية حيث انه يجب ان لا تتجاوز قيمة مجمع الاهتلاك مبلغ الاستثمار والمدة المستعملة لكل نوع من الاستثمارات. [3]
- ✓ الاهتلاك المتناقص : ان طريقة القسط المتناقص ينتج عنها مصروف اهتلاك سنوي متناقص خلال سنوات العمر الانتاجي المقدرة للأصل.

وتأخذ هذه الطريقة ذلك الاسم لان الاهتلاك الدوري يستند الى القيمة الدفترية المتناقصة(تكلفة الاصل الثابت، مجمع الاهتلاك) وعلى ذلك فإن مصروف الاهتلاك السنوي يتم حسابه بضرب القيمة الدفترية للأصل في بداية العام في معدل الاهتلاك والي يكون غالبا ضعف معدل الاهتلاك عند اتباع طريقة القسط الثابت .

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف. **أساسيات المحاسبة المالية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسمندرية، 2006، ص :224.

[2] ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة' دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص :18.

[3] ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص :19.

وقدم المرسوم 90-43 المؤرخ في 30-01-1990 قائمة التجهيزات التي يمكن ان تستفيد من تطبيق الاهتلاك المتناقص، وتتمثل في التجهيزات الموجودة أساس للإنتاج وبذلك فالمباني والمحلات الموجهة للاستعمال غير معنية بتطبيق هذه الطريقة باستثناء القطاع السياحي، وتقوم هذه الطريقة على أن الأصل تتناقص مردوديته مع العمر الإنتاجي، ومصاريف الصيانة والإصلاحات تكون جد هامة في آخر العمر الإنتاجي للأصل، لذلك فمن المنطق ان تتحمل المؤسسة في السنة الأولى تكلفة مرتفعة من الاهتلاك المتناقص، والذي يسمح بان يكون هناك مقابلة بين المصاريف والإيرادات ويرتكز في الحساب على معدل ثابت في المعامل وتتمثل هذه المعاملات في :

- من 3 إلى 4 سنوات يقابله 1.5
- من 5 إلى 6 سنوات يقابله 2
- أكثر من 6 سنوات يقابله 2.5

ولتطبيق هذه الطريقة يجب توفر شروط تتمثل في :

خضوع المؤسسة لنظام الربح الحقيقي، اعلام ادارة الضرائب بتطبيق هذه الطريقة وأن تكون حياة الأصل أكبر من ثلاث سنوات.

والشرط الآخر يعود إلى أن لا يمكن حساب الاهتلاك في السنتين الأخيرتين حيث يكون المعدل 50 %.[1]

✓ **الاهتلاك المتصاعد** : يكون مخصص الاهتلاك حسب هذه الطريقة عكس الطريقة السابقة، ضعيفا في السنوات الأولى لرتفع في السنوات الأخيرة، حيث يكون مجمع الاهتلاك يساوي على الأكثر قيمة الأصل، ولم يحدد القانون الاصول التي يمكن تطبيق عليها طريقة الاهتلاك المتصاعد، ويحس على أساس القانون التالي: $2/n(n+1)$ حيث n يمثل السنوات، بعد حساب المعامل يتم حساب القاسم المشترك ليضرب في السنة.

✓ **طريقة إعادة التقييم** : تستعمل هذه الطريقة بصفة خاصة في المؤسسات الفلاحية والمؤ سسات التابعة لها أين يوجد جزء من الاستثمارات يحتوي على حيوانات، وتعتمد على تقييم الأصل في نهاية الدورة المحاسبية وفقا لقيمة السوق، وتقارن هذه الأخيرة مع قيمة شراء الأصل كما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية والفرق يمثل قسط الاهتلاك،

[1] مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، مكتبة عصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص:30.

حيث نسجل فقط قيمة الفارق الناتج عن القيمة السوقية الأقل من القيمة الدفترية، اما في حالة العكس فلا نسجل الاهتلاك.

✓ **طريقة وحدات النشاط** : في ظل هذه الطريقة فان فترة حياة الأصل الثابت يمكن التعبير عنها على أساس عدد الوحدات الكلية لإنتاج المتوقعة من استخدام الأصل الثابت، تلاءم هذه الطريقة المنشآت التي تعتمد على إستخدام الآلات ومن ثم فإن تكلفة الإنتاج يمكن قياسه على أساس عدد وحدات الانتاج المتوقعة أو على أساس ساعات تشغيل الآلة، هذه الطريقة يمكن استخدامها أيضا بالنسبة للأصول الثابتة.[1]

ثالثا : نموذج المؤونات

تمثل المؤونات الاعباء التي تشمل بعض الاحتمالات في قيمتها، حيث تقوم علة الشك وتسجل على أساس مبدأ الحيطة والحذر لوقوعها، فتسجل عند نهاية الدورة حتى تكون نتيجة المؤسسة صحيحة.

أنواع المووناتت :

1- **مؤونة تدني قيم الأصول** : تنتج عن التقييم المحاسبي لنقص القيمة المسجلة في عناصر الأصول وتتمثل في مؤونة تدني الاستثمارات، مؤونة تدني المخزون، مؤونة تدني الحقوق ومؤونة تدني السندات، وتتمثل مؤونة تدني الاستثمارات في تدهور قيم الاستمارات غير القابلة للاهتلاك، حيث يحدث النقص استثنائيا في قيمتها ويتم تكوين المؤونة بالفرق بين قيمتها الدفترية وقيمتها السوقية في حالة الانخفاض، ويتم تسجيل المؤونة عند تكوينها في حساب 699 أعباء استثنائية في الجانب المدين ويقلبها في الجانب الدائن حساب 29 اهتلاكات.

2- **مؤونة تدني المخزونات** : تتمثل الخسارة المحتملة نتيجة لانخفاض سعر المخزون أو تقادمه ويكون الفرق بين تكلفة المخزون وسعر السوق، حيث يسجل في الجانب المدين حساب 699 أما في الجانب الدائن تسجل حساب 39 تدني قيم المخزون.

3- **مؤونة تدني الزبائن** : تكون على أساس الشك في عدم تحصيل حقوق الزبائن، حيث يتم تكوين مؤونة للخسارة المتوقعة، وفي حالة اليقين يعدم التحصيل كحقوق معدومة، فعند تكوين المؤونة تسجل في الجانب المدين حساب 699 ويقابله حساب مؤونة تدني الزبائن في الجانب الدائن.

[1] سميرة بوتكزز، **السياسات المحاسبية وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية (درسة حالة مؤسسة الوئام للقبائل الصغرى)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، 2014- 2015، ص: 69.

وبالنسبة للحقوق المعدومة ن\تسجل في حساب 694 حقوق معدومة مدينا وفي الجانب الدائن تجل حساب 411 زبائن.

4- **مؤونة تدني السندات** : تتعلق بسندات التوظيف وسندات المساهمة، حيث تتم المقارنة بين قيمة الأصول عليها وسعر البورصة بتاريخ إعداد الميزانية، ونقوم بتكوين مؤونة بالفرق حيث نسجل في حساب 699 مدين ويقابله حساب مؤونة تدني الزبائن في الجانب الدائن، ويكون حسب نوع الأصل المراد تكوين مؤونة له.

5- **مؤونة الخسائر والتكاليف المحتملة** : يمثل هذا النوع من الخسائر والمصاريف المتوقعة عند نهاية الدورة، ومن حيث المبلغ في تاريخ حدوثها، وهي تمثل دينا محتمل على عاتق المؤسسة إلى أقصى حد متوقع وتنقسم الة مؤونة الخسائر المحتملة والتي ترتبط بالتسيير، اذ لها صفة الاستثناء، حيث تسجل وفقا للحدث المولد لها، في حساب 699 مصاريف استثنائية مدين يقابله في الجانب الدائن حساب أعباء الخسائر المحتملة.

أما بالنسبة للنوع الثاني و المتمثل في مؤونة التكاليف القابلة للتوزيع علة عدة سنوات، فيتم تكوينها لمواجهة تكاليف قد تتحملها المؤسسة، وتكون باهظة لا يمكن أن تتحملها دورة واحدة، وتأثيرها يكون لعدة سنوات وفقا لمبدأ استقلالية الدورات ومقابلة التكاليف بالموارد فتسجل في حساب 685 في الجانب الدائن ويقابلها في الجانب المدبن حساب 195، ويتم تسجيلها في حساب 685 لأنها مرتبطة بالاستغلال.[1]

المطلب الثاني :القوائم المالية

الفرع الأول :تعريف القوائم المالية وأهميتها

أولا :تعريف القوائم المالية .

- ✓ تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات، ...الخ) ويتم الامداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في :

الميزانية، أو المركز المالي .

[1] سميرة بوتكزن، نفس المرجع السابق، ص : 70-71.

قائمة الدخل أ .

قائمة الأرباح المحتجزة أو التغير في الأموال الخاصة .

قائمة التدفقات النقدية.[1]

- ✓ إن القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ في شكل مجموعة من التقارير، والتقارير ليست هدفا في حد ذاته، و'نما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقيم مركزها المالي.[2]

من التعريفات السابقة نستخرج تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة وفي أشكال محددة كالميزانية وجدول حسابات النتائج والتغير في رؤوس الأموال أو الأموال الخاصة جدول تدفقات الخزينة، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لإيصال المعلومات المالية لمستخدميها الداخليين والخارجيين هند إقفال الحسابات [3].

ثانيا : أهمية القوائم المالية :

يمكن بيان أهمية القوائم المالية على النحو التالي :

- ✓ **التقرير عن وضعية الإشراف** : إن القوائم المالية هي بيان أداء الإدارة للمساهمين، إذ أن الفجوات بين الأداء الإداري و توقعات الملكية لا يمكن فهمها إلا عن طريق البيانات المالية .
- ✓ **أساس السياسات المالية** : اذ أن السياسات المالية وخاصة سياسات الضرائب من الحكومة ترتبط مع الأداء المالي، وعليه تتعهد الشركات بتوفير البيانات المالية عن المدخلات الأساسية للسياسات الصناعية و الضريبية وغيرها من السياسات الاقتصادية للحكومة .

[1] أ.د طارق عبد العال حماد، د محمد كمال أبوعجوة مراجعة د.يحيى أبوطالب **القوائم المالية** كلية التجارة جامعة، عين شمس، جمهورية مصر العربي ص 5.

[2] سارة مدفوني، **أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر اكادمي، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص60.

[3] زروخي علاء الدين، تكييف **القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ضل تطبيق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وجباية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة ص17.

- ✓ **أساس منح الائتمان** : إذ تتعهد الشركات باقتراض الأموال من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض مختلفة وعليه فإن المؤسسات المانحة للائتمان تتخذ القرارات على أساس التعهدات المالية، وبالتالي فإن البيانات المالية تشكل أساسا لمنح الائتمان.
- ✓ **أساس المستثمرين المحتملين** : إذ يشمل كلا المستثمرين قصيري الأجل والمستثمرين على الأجل الطويل و كذلك اعتباراتهم الرئيسية في قراراتهم واستثماراتهم وهي الأمن والسيولة لاستثماراتهم، وتساعد البيانات المالية المستثمرين على تقييم الأجل الطويل والملائمة مع الأجل القصير.
- ✓ **دليل قيمة الاستثمار** : إذ أن حملة أسهم الشركات مهتمون بمعرفة الوضع والسلامة، فقد يحتاجون أيضا إلى معلومات لإتخاذ القرار حول الاستمرار أو وقف استثماراتهم في أعمال الشركات، وعليه فإن البيانات المالية توفر المعلومات للمساهمين في إتخاذ مثل هذه القرارات الهامة .
- ✓ **مساعدة البورصات** : إذ أن البيانات المالية تساعد البورصات لفهم مدى الشفافية في القوائم المالية وتمكنهم من طلب المعلومات المطلوبة، لحماية مصلحة المستثمرين، وعليه فإن البيانات المالية تمكن السماسرة بالحكم على الوضع المالي للشركة، وذلك للمخاوف المختلفة واتخاذ القرارات حول الأسعار التي سيتم نقلها.[1]

الفرع الثاني : أهداف القوائم المالية وخصائصها النوعية

أولا: أهداف القوائم المالية

يعتبر تقرير لجنة (تروبلود)الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPAعام 1973،وقد كان من أهم التقارير الصادرة عن لجنة TRUE BLOODوقد حددت فيه 12 هدفا للقوائم المالية كانت الأساس الذي بنيت عليه الكثير من الآثار المحاسبية الواضحة كما يلي :

- ✓ إن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- ✓ **الهدف الثاني** : خدمة المستخدمين الذين ليست لديهم القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات المباشرة مما يجعلهم يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي لتوفير للمعلومات.

[1] م.م بشرى حسن محمد التوبي، ا.م.د عقيل دخيل الأعاجيبي، ا.م ميثم عبد كاظم المسوي، محاسبة القوائم المالية، أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية، دار الحلاج للنشر والطباعة والتوزيع، بغداد–العراق، الطبعة الأولى 2001، ص21

- ✓ **الهدف الثالث** : تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من اجل عقد المقارنات وعمل التنبؤات اللازمة وإجراء التقييمات للتدفقات النقدية المتوقعة من حيث المبالغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.
- ✓ **الهدف الرابع**: تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات و عقد المقارنات وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل (القدرة الكسبية).

أي أن هذا الهدف يشير إلى أن تدفقات الدخل تعتبر أساس أفضل للتنبؤ وعقد المقارنات وتقيم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل [1].

- ✓ **الهدف الخامس** : هو توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على الاستخدام الكفؤ والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة، أي أن هذا الهدف يشير إلى الحاجة لتقييم أداء الإدارة نحو الاستخدام الأمثل للموارد وليس مجرد مسؤوليتها التقليدية تجاه صيانة وحماية الأصول .
- ✓ **الهدف السادس** : توفير معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات و الأحداث الأخرى التي تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشاة على تحقيق الدخل والإفصاح عن الفروض الأساسية المتعلقة بالتقييم والتنبؤ والتقدير .
- ✓ **الهدف السابع** :تقديم قائمة المركز المالي بحيث تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل، ولتحقيق ذلك يلزم التقرير في هذه القائمة عن دورات النشاط غير التامة حتى تاريخ الإعداد وأن تكون القياسات على أساس القيم الجارية كذلك يحدد الهدف بأن يكون التبويب لعناصر الأصول والخصوم على أساس درجة السيولة التي يتمتع بها العنصر.
- ✓ **الهدف الثامن** : تقديم قائمة بالدخل الدوري بحيث يمكن الاعتماد عليها في عمل المقارنات والتنبؤات وقدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل، أي أنه يجب التقرير على نتائج العمليات والأحداث التي تمثل دورات النشاط التامة، و كذلك تقدير نتائج النشاط للدورات غير التامة حتى تاريخ الإعداه كما يلزم التقرير عن التغيرات التي طرأت على القيم الواردة في قائمة المركز المالي .
- ✓ **الهدف التاسع** : تقديم قائمة بالنشطة المالية بحيث يمكن الاستفادة منها في عمل المقارنات والتنبؤات وعمل التقييم للقدرة الإيرادية للمنشأة ويلاحظ هنا أن دورات النشاط المالي تعتبر أقصر دورات النشاط

[1] د.علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليل تطبيقي، أستاذ مشارك كلية التجارة جامعة غزة، مكتبة آفاق للطباعة وانشر والتوزرع، الطبعة الأولى 2011، ص97.

إذا ما قورنت بدورات نشاط أخرى كدورات الحصول على الأصول الثابتة واستخدامها، أي أن هذ ع القائمة يتم التقرير فيها عن وقائع متعلقة بالعمليات والأحداث ذات الآثار النقدية المتحققة فعلا أو وجود احتمال كبير في تحقيقها .

- ✓ **الهدف العاشر** : تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل، إن مثل هذه القائمة تساعد على التنبؤ بتقييم الأحداث الاقتصادية المتوقعة خدمة لمستخدمي القوائم المالية .
- ✓ **الهدف الحادي عشر** : توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعليتها في تحقيق أهداف التنظيم
- ✓ **الهدف الثاني عشر**: هو يتعلق بالتقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها اثر على المجتمع، ومن الطبيعي إن تكون هذه الآثار قابلة للقياس الكمي حتى يمكن التقرير عنها، ويعتبر هذا الهدف إشارة صريحة عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية [1]

ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما توصف القوائم المالية عادة بأنها تظهر بصفة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة، ومع إن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هـ\هـ المعلومات، وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية فيما يلي :

(1) القابلية للفهم .[2]

(2) الملائمة .

(3) المصداقية .

(4) القابلية للمقارنة .

القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في للقوائم للمالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفروض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال

[1] نفس المرجع السابق، ص98-99.

[2] د.أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007، ص50.

والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.وعلى كل حال فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

الملائمة : لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضر ة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها واهميتها، وتعتبر المعلومات ذات اهمية نسبية اذا كان حذفها او تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية .

المصداقية : لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها،وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عن وضع المنشاة .

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة لكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا.

القابلية للمقارنة : يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائم المالية للمنشاة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء . كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل أن يقيموا مراكزها المالية وأداءها والتغيرات في مركزها المالي . وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشاة وعبر الزمن لتلك المنشاة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة[1].

الفرع الثالث : مستخدمو القوائم المالية وعرضها

أولا : مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية والتي يمكن تقسيمها إلى :

[1] د.أمين السيد أحمد لطفي، نفس المرجع السابق، ص51-52-55.

1 الأطراف الداخلية : وهي تلك الأطراف النابعة من داخل المؤسسة والتي تتمثل في :

- ✓ الإدارة : تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها إلى القوائم والتقارير المالية حيث تحقق هذه القوائم للإدارة
  - مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة[1]
  - التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمؤسسة .
- ✓ الموظفون والعمال : تعتم هذه الفئة بالتقارير والقوائم المالية للاطمئنان على استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المشروع.

2 الأطراف الخارجية : وهي كثيرة ومتعددة ومن أهمها:

- ✓ المساهمون : ينصب اهتمامهم على درجة المخاطرة المتعلقة باستثماراتهم وربحيتها، فهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم على اتخاذ قرار شراء الاستثمار، الاحتفاظ به أو بيعه كما يعتمون بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة قدرة المنشاة على توزيع الأرباح.
- ✓ العاملون : هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المنشأة من اجل معرفة قدرة المنشاة على دفع تعويضات، مكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.
- ✓ المقرضون : وهم بحاجة إلى معلومات حول قدرة مقترضيهم على دفع قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.
- ✓ الموردون والدائنون الآخرون : وهم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة ستدفع لهم عند الاستحقاق.
- ✓ الزبائن : وهم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المؤسسة.
- ✓ الجمهور:وهو بحاجة إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المنشأة وتنوع نشاطها في الاقتصاد المحلي.
- ✓ الدولة والهيئات العمومية : تهتم الدولة بتوزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة كما أنها بحاجة إلى معلومات لتنظيم نشاط هذه الأخيرة وتحديد السياسات الجبائية وإعداد إحصائيات وطنية كالدخل القومي.[1]

[1] د.مرزاقة صالح.د.بوهرين فتيحة، القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الاسلامية، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييربعنوان الاقتصاد الاسلامي واقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، ص7.

ثانيا :عرض القوائم المالية :

- ✓ **قائمة المركز المالي** : تعرف قائمة المركز المالي (يطلق عليها أيضا الميزانية) بأنها تلخيص مبوب للأرصدة المتبقية في نهاية المدة المحاسبية بعد إعداد كشف النتيجة كما وتعرف بأنها كشف يظهر مجموعة الأموال التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، ومصدر هذه الأموال في نهاية مدة محاسبية .

ومما تقدم يتضح لنا أن قائمة المركز المالي هي بيان يظهر عناصر الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية في نهاية مدة محاسبية، فالموجودات تمثل الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لغرض استخدامها في الأنشطة المختلفة التي تمارسها تلك الوحدة، أما المطلوبات في مصادر الأموال الخارجية التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير وتلتزم في سدادها في مواعيد استحقاق محددة مسبقا، وأما حقوق الملكية في مصادر التمويل الداخلية للوحدة الاقتصادية، أي الأموال التي يقدمها المالكون أو المستثمرون وما تحققه الوحدة الاقتصادية من أموال عن نشاطها الجاري .[2]

- ✓ **قائمة الدخل** : وهي ملخص للمصاريف التي يتحملها المشروع والعائدات أو الإيرادات التي يحققها خلال فترة زمنية معينة، وتأخذ قائمة الدخل لفترة زمنية سابقة للمشاريع القائمة فعلا كما توضع توقعات للمشاريع القائمة أو الجديدة لعمر المشروع الإنتاجي .[3]

أي أنها قائمة تقدم معلومات ربحية عن الوحدة وقدرتها الكسبية ومعدل النمو والتطور في هذه الربحية اذا ما قورنت بأرقام السنوات السابقة وكذلك مدى ملائمة معدل ربحيتها اذا ما قورنت بربحية شركات أخرى، وبالتالي فهي تهدف إلى قياس مدى نجاح الوحدة خلال فترة زمنية معينة .فقائمة الدخل تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالأرباح المحاسبية بطريقة مباشرة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا بطريقة غير مباشرة فعلى الرغم من أن نجاح الوحدة في الفترات السابقة لا يعني استمرار النجاح في المستقبل إلا أن الربط بين الأداء الماضي والأداء الحاضر والمستقبلي يساعد على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكذلك بالتدفقات النقدية المستقبلية .[4]

---

[1] د.مرزاقة صالح.د.بوهرين فتيحة، نفس المرجع السابق، .ص8

[2] د.سالم محمد عبود د.احمد محمد فهمي البرزنجي، التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الاداء ودعم العملية الادارية الناشر دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، الطبعة الاولى 2019، ص، 16.

[3] د.خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقيم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الاولى، 2010، ص67.

[4] د.عبد الله عبد العزيز هلال د.سعد بيومي د.محمد سامي التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء كلية التجارة جامعة الاسكندرية ص11.

- ✓ **قائمة التدفقات النقدية** : او سيولة الخزينة، يمكن إعداده باستعمال الطريق المباشرة أو الطريقة غير المباشرة ويتضمن التغيرات التي في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويهدف إلى توفير قاعدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال السيولة .
- ✓ **قائمة تغير الأموال الخاصة** : يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية .
- ✓ **الجداول الملحقة** : ملحقات تحتوي الطرائق المحاسبية المعتمدة وكذلك بعض الإيضاحات حول الميزانية وحسابات النتائج (قائمة الدخل).[1]

الفرع الرابع : علاقة القوائم المالية ببعضها البعض

من خلال عرض القوائم المالية نستطيع أن نستنتج أن المعلومات المالية تتدفق من قائمة إلى أخرى وذلك على النحو التالي:

- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة حقوق الملكية .
- رصيد رأس المال آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة حقوق الملكية سوف يظهر كأحد بنود الميزانية.
- رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة الصافية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن أصول الميزانية .

أولا : العلاقة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

قائمة الدخل تظهر مقدرة المنشأة على تحيق الأرباح خلا فترة زمنية معينة، وبذلك فهي بمنزلة قياس وتقويم للأداء الاقتصادي للمنشأة، خلال تلك الفترة غير أنها لا تظهر توقيت التدفقات النقدية، ولا تظهر اثر العمليات على مدى سيولة المنشأة أو مقدرتها على سداد التزاماتها .[2]

[1] أد.شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي IFRS&والنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الاولى، ص21.

[2] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية والتطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2013 ص:96.

في حين أن قائمة التدفقات النقدية تختص بإظهار توقيت التدفقات النقدية ومصادر هذه التدفقات ومدى سيولة المنشأ وبمقدرتها على سداد التزاماتها فإنها تفقد القدرة على قياس الربحية، لذا يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل كما أن قائمة التدفقات النقدية وخاصة الجزء المتعلق بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا يعد بديلا لرقم صافي الأرباح.

ومع ذلك تبقى الحقيقة المهمة والتي هي أن أرقام التدفقات النقدية أقل عرضة للتشويه والتحريف من أرقام قائمة الدخل حيث تتميز بدرجة اكبر من الموضوعية طالما أنها تأخذ في الاعتبار الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة.

يمكن تلخيص ما ذكر في النقاط التالية :

- إن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكملة لها بما تحتويه من معلومات مختلفة .
- إن قائمة التدفقات النقدية أقل عرضة لتعريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغب به الإدارة باستخدام طرق محاسبية مختلفة .
- الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة الدخل (قدرة المؤسسة عل تحقيق دخل نقدي) وفي نفس الوقت تقدم معلومات ذات جودة عالية تستخدم في سوق الأوراق المالية.

ثانيا :العلاقة بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانية

يمثل الغرض الرئيسي في قائمة التدفقات النقدية في شرح التغيير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة يغطيها التقرير المالي .

وخلافا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان استنادا الى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية فإن قائمة التدفقات النقدية تعد من ثلاث مصادر :

- مقارنة ميزانيتين متتاليتين وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والتزامات حقوق الملكية، أول وآخر فترة .
- قائمة الدخل الحالية وذلك لتحديد مقدار زيادة النقدية الناتجة عن النشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة .

- ملخص عن عمليات مسجلة في الأستاذ العام للحصول على معلومات تفصيلية إضافية بهدف تحديد توريد واستخدام النقدية خلال الفترة[1] .

المطلب الثالث : أشكال التعديل في السياسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية

أولا : المحاسبة المتعسفة والمحاسبة الإبداعية أو الإبتكارية أو الخلاقة

عرفت المحاسبة المتعسفة بأنها استخدام بدائل السياسات لتحقيق أهداف الادارة في الوصول الى الارباح المستهدفة بصورة متعسفة، ويتم التعسف في استخدام تلك البدائل أو التطبيق أو التقدير في تحقيق أهداف الادارة أكثر من التعبير عن أداء المنشأة في ظل الظروف التشغيلية العادية. أما المحاسبة الإبداعية عبارة عن استخدام لعبة الأرقام المالية لإظهار انطباع متغير عن أداء المنشأة، وتشمل كل الأساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار المقصود أو غير المقصود والتطبيق المتعمد أو غير المتعمد للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأي خطوات يتم اتخاذها لإدارة الأرباح أو تخفيف تقلبات الدخل والتي ينتج عنها تقارير مالية احتيالية.[2]

ثانيا : عملية ادارة الارباح

تعرف ادارة الارباح بأنها اختار السياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية للإدارة وتحدث عندما يستخدم الموردون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية، إن ادارة المنشآت تتلاعب بالتقديرات والبدائل المحاسبية لنقل جزء من الارباح من فترات مالية لاخرى، حيث أنها تعمل على زيادة المخصصات في الفترات المالية منخفضة الأرباح، وتعمل على تخفيضها في الفترات المالية مرتفعة الأرباح بغرض تمهيد الدخل بين الفترات المالية، حيث حددت لجنة تداول الأوراق المالية خمسة أساليب لعملية إدارة الأرباح نذكر أهمها الحمام الكبير أو الاغتسال الكبير،وتعني ز يادة خسارة العام الحالي لتحقيق أرباح مستقبلية، أو نقل مصروفات وخسائر السنوات اللاحقة للسنة الحالية وذلك لتخفيض أرباح السنة الحالية أو حتى تحقيق خسائر ومن صم زيادة أرباح السنوات اللاجقة، عن طريق بدائل السياسات المحاسبية، وأيضا من أهم عمليات ادارة الأرباح الاعتراف غير المناسب بالإيراد ويعني هذا الأخير خرق أساس ومبدأ الاعتراف بالإيراد وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتم الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه أي بعد نقطة البيع، وكذلك هناك سياسات محاسبية أخرى للاعتراف بالإيراد منها

[1] نفس المرجع السابق ص، 98.

[2] سليمان الطاهر، **أثر تغيير السياسات المحاسبية علة القوائم المالية (درسة ميدانية)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2020- 2021، ص: 18.

الاعتراف عند الانتهاء من النشاد الاقتصادي لعملية الإنتاج، وأثناء عملية الأنتاج، وبعد إتمام عملية الأنتاج، وعند البيع، وكل سياسة من هذه السياسات تناسب نشاط معين، لكن إدارة المنشأة قد تستخدم تلك السياسات في غير موضعها، لتحقيق رغباتها . وأيضا من أهم عمليات ادارة الأرباح نذكر الممارسات الإبداعية عند الاستحواذ وتتضمن عمليات تجنب المصروفات المستقبلية عن طريق تحميل الأعباء مرة واحدة لأعمال البحث ولتطوير تحت التشغيل.

ثالثا: الاحتيال في قائمة المركز المالي

تشكل قائمة المركز المالي بيانا للموارد المتاحة لدى المؤسسة، ومصادر تمويل هذه الموارد في نقطة زمنية معينة، حيث يمكن للمحاسب الممارس بخبرته استغلال الثغرات في السياسات والطرق المحاسبية ويمكن ذكر اهم التلاعبات في هذه القائمة كما يلي :

ادارة المنشأة قد تدرج الأصول غير المستخدمة و أرصدة المخزون التالفة في قائمة المركز المالي، والالتزامات المحتملة وغير محددة القيمة كم في قيم الضمان لخدمات ما بعد البيع للسلع المعمرة، وكذلك عمليات التمويل الخفي وهو عدم إظهار التمويل في الميزانية والتعبير عنه في صور أخرى كالإيجار التمويلي للأصول الثابتة، بمعنى عدم إظهار الديون وإظهار الفوائد والاهتلاك. كما قد تستخدم الادارة السياسات المحاسبية لتحسين قيم بنود المركز المالي وإظهار انطباع عن متانة وقوة المركز المالي للمنشأة.[1]

رابعا: الاحتيال في قائمة التدفقات النقدية

تتضمن قائمة التدفقات النقدية بيانا لحركة النقدية وما يعادلها دخولا وخروجا وتنقسم الى ثلاث أنشطة رئيسية هي الأنشطة التمويلية والاستثمارية والتشغيلية. وتخضع كغيرها من القوائم الى بعض التلاعبات من بينها:

1-يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الاجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

2-وتوفر كذلك امكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق المكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث أنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه التدفقات النقدية التشغيلية.

[1] سليمان الطاهر، نفس المرجع السابق، ص: 19.

3-معالجة التضخم في رقم الأرباح المحتجزة الناجم عن عدم القدرة علة خلق النقد لتوزيع جزء منها ولفترات طويلة عن طريق توزيع منح على أشكال أسهم بدلا من توزيع الأرباح نقدا وذلك لتخفيف وطأة وتراكم الأرباح واخفاء عدم القدرة على التوزيع النقدي وإقناع المساهمين بعدم وجود مشاكل كبيرة في إدارة النقدية.

خامسا: تمهيد الدخل

تعد سياسة تمهيد الدخل اهم السياسات التي تمارسها الادارة بغرض التأثير على الدخل. وم أهم أساليب تمهيد الدخل نذكر ما يلي [1]:

1- تصنيف بنود قائمة الدخل: ويتم استخدام هذا التصنيف من قبل الإدارة للتأثير على الدخل المعلم من الأنشطة التشغيلية، بهدف تقليل الانحرافات غير المتوقعة وذلك من خلال تصنيف البنود غير العادية ضمن الأنشطة الاعتيادية للشركة.

2- الاهتلاك: ويمكن من خلال الاهتلاك القيام بتغيير أعمار الأصول لتنفيذ تمهيد الدخل، حيث أن عملية تغيير طريقة الاهتلاك من الممكن ان ينظر إليها بأنها سياسة محافظة، لاسيما بأن التحويل من طريقة إلى اخرى يجب أن يتم من خلال الرجوع الى المعايير المحاسبية، ومن هنا فإن عملية التحويل هذه تساهم في زيادة أو تخفيض الدخل المحقق.

3- التلاعب في المبيعات: وتمارس الإدارة أسلوب التلاعب بعملية الاعتراف والقياس المتعلقة بالمخزون المباع أو بالأرصدة المحتفظ بها لديها ومن أبرز هذه التلاعبات نذكر ما يلي :

أ) تعجيل توقيت عملية البيع حيث يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات قبل اكتمال الشروط اللازمة للاعتراف.

ب) زيادة الانتاج في ظل انخفاض الأسعار.

ت) تسهيل شروط البيع الأجل : وتهدف هذه السياسة الى زيادة حسابات الذمم المدينة مما يعني رفع رأس المال العامل وكذلك زيادة الإيرادات دون أن يقابلها زيادة في التدفقات النقدية التشغيلية.

4- زيادة الانتاج من أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة: تتبع الشركات هذه الطريقة بهدف الاستفادة من الكلف المنخفضة للمواد المشتراة سواء المواد الأولية التي تدخل في الصناعات أو البضائع حيث انها كلما زادت كمية البضاعة (المواد المشتراة) كلما استطاعت المنشأة من الحصول على سعر أقل.

[1] ميسوم دمام حماد الشعري، **أثر تمهيد الدخل على أداء المالي(دراسة تطبيقية على بنك الاسكان لتجارة وتمويل)**، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص: 29-30.

وعليه يمكن القول بعد عرض لأهم اشكال التعديل الاداري للسياسات المحاسبية على القوائم المالية تبين ان الغرض الرئيسي من هذه الممارسات هو اما التأثير على الدخل من خلال عملية ادارة الأرباح وتمهيد الدخل أو التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية عن طريق استخدام لعبة الأرقام أو بما يسمى بالمحاسبة الابداعية على مختلف القوائم المالية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الدراسة الأولى :

دراسة بن قفة شيماء و ميموني سارة بعنوان (**العلاقة بين التغير في السياسات و الطرق المحاسبية وجودة القوائم المالية)، دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين محافظي الحسابات لولاية ورقلة وغرداية في الفترة الممتدة بين شهري أفريل و ماي، جامعة ورقلة 2019/2018.**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية علة جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المهنيين و الأكاديميين حيث تطرقت إلى التغيير في السياسات المحاسبية وعلاقتها القوائم المالية، واعتمدت الباحثتين على المنهج الوصفي في الشق النظري وتطبيق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من 50 مهنيا و أكاديميا وتم الإبقاء على 35 مستجوبا، واستخدمت الباحثتان برنامج EXCEL وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS في معالجة البيانات كما أوصتا إلى ضرورة إتباع سياسة محاسبية تتوافق مع المبادئ المحاسبية من ملائمة و موثوقية من اجل الحصول على جودة القوائم المحاسبية .

وتهدف الدراسة إلى :

- الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والمتمثلة في معرفة العلاقة بين التغير في الطرق والسياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية، وكذلك الفرضيات الفرعية المتبناة .
- التعرف على السياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية .
- محاولة التأكد من مدى استجابة النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية بإعداد وتبني السياسات المحاسبية والتغيير فيها .

وبعد الاستبانة الموزعة وتحليل النتائج المرتبطة بالجانب التطبيقي للدراسة تمكنت الباحثتان من عرض النتائج التالية:

- يسمح النظام المحاسبي المالي مرونة فيطرق تقييم المخزونات.
- تمتاز المعلومات المالية بقابلية المقارنة خلال عدة سنوات و كذا المقارنة بين عدة مؤسسات لها نفس النشاط ونفس القطاع.
- هناك علاقة بين التغير في السياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية بحيث يؤثر على درجة فهم المستخدم وعلى ملائمة القوائم المالية .
- تتميز المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية بإمكانية التحقق منها.
- يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على قابلية المعلومات المالية للمقارنة مع مؤسسات أخرى.
- يتم الإعداد والإفصاح عن القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين في الوقت المناسب.

الدراسة الثانية :

دراسة علي محسن محسون باسردة بعنوان (العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبي البديلة في اليمن)، دراسة ميدانية في بيئة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

تناولت هذه الدراسة مشكلة العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجي من قيام إدارة المنشاة باختيار ما يناسبها من السياسات المحاسبية البديلة والتي توفرها معايير المحاسبة، هذه البدائل التي تستخدمها الإدارة في تحريف معلومات قوائمها المالية لتحقيق مكاسب ذاتية على حساب مستخدمي هذه المعلومات، الأمر الذي يحمل المراجع مسؤولية إبداء موقف محايد من هذه الممارسات.

وعليه قام الباحث من صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي المتمثل في :

ما هي العوامل المؤثرة على موقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة في بيئة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية؟.

وقد قام الباحث باستخدام عدد من المناهج البحثية حيث تم تصميم استمارة استبانه لغرض جمع البيانات الأولية، تم توزيع هـ\ه الاستبانة على العينة المستهدفة للدراسة والتي تمثلت في فئة المراجعين في شركات ومكاتب المراجعة والمرخصين بمزاولة المهنة لعام 2016م، وفئة المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، و كذلك فئة الأكاديميين في أقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية اليمنية، ولتحليل هذه البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات المتوفرة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وقد هدفت الدراسة إلى :

- دراسة العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجي واختبار اثر هذه العوامل على موقف المراجع من ممارسات الإدارة واختيارها من بين السياسات المحاسبية البديلة بقصد تحريف معلومات التقارير المالية في بيئة الأعمال في الجمهورية اليمنية.
- تحليل العلاقة بين السياسات المحاسبية البديلة وإدارة الأرباح ودراسة دوافع الإدارة نحو استخدام البدائل المحاسبية والآثار المترتبة عليها.
- تحديد مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي نحو هذه الممارسات والدور الذي يمكن ان يقوم به للحد من تشويه الإدارة للبيانات المالية باستخدام البدائل المحاسبية.

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية :

- وجود تأثير ايجابي وذو دلالة معنوية لقواعد وآداب سلوك المهنة على موقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة.
- وجود تأثير ايجابي و ذو دلالة لتقدير مراجع الحسابات الخارجي لمسؤوليته القانونية والمهنية على موقفه من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة .
- وجود تأثير ايجابي وذو دلالة معنوية للمعايير والتشريعات المحاسبية موقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة .
- وجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية لتقديم مراجع الحسابات خدمات أخرى بخلاف خدمات المراجعة للمنشأة محل المراجعة على موقفه من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة .

- وجود تأثير ايجابي وذو دلالة معنوية لحجم مكتب المراجعة على موقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة .
- وجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية لأتعاب عملية المراجعة على موقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة .
- وجود تأثير ايجابي وذو دلالة معنوية لفترة ارتباط مراجع الحسابات الخارجي مباشرة خدمات المراجعة للعميل على موقفه من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة.

الدراسة الثالثة :

دراسة أنس عبد الله مُحَّد الأمين بعنوان (أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2016.

حيث تناولت هذه الدراسة أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية، وتمثلت مشكلة الدراسة في انه بالرغم من وجود لجان المراجعة في المصارف التجارية الا انه قد لا يراعي في تكوينها بعض الخصائص التي قد تؤثر في تنظيم السياسات المحاسبية، وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية.

وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة .

واعتمد الباحث على الاستبانه كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيع 140 استمارة استبانه جمع منها 130 استمارة.

وقد هدفت الدراسة إلى عكس الدور الحقيقي للجان المراجعة في الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية لرفع كفاءة تقاريرها المالية وتحقيق مستوى عالي من الشفافية وذلك من خلال :

- التعرف على مفهوم لجان المراجعة وتطورها، وتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية.
- بيان أثر خصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .
- بيان اثر خصائص لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية.
- تحديد أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية في المصارف التجارية.
- قياس اثر شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية من خلال الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.
- تحليل العوامل الاقتصادية والبيئية والتي تؤثر على قرارات المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية.
- تقديم بعض التوصيات التي تساعد في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية.

ومن خلال الإحصاء الوصفي واختبار فرضيات الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- يوجد أثر ايجابي لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.
- يوجد أثر ايجابي لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.وهذه النتيجة تتفق مع دراسة نصر طه عرفة وآخرون 2013، وكذلك دراسة عمرو عبد الحكيم يسن 2011، التي تؤكد ان التزام لجان المراجعة بمعايير الاستقلالية يزيد من جودة أدائها مما يسهم في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية .
- يوجد تأثير ايجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية، وهو ما يؤكد ان الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة احد محددات فعالية لجنة المراجعة.
- يوجد تأثير ايجابي لكفاءة وفعالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.
- يوجد تأثير ايجابي لمهام لجان المراجعة في تحقيق الشفافية التقارير المالية المصرفية.
- يوجد تأثير ايجابي لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية المصرفية.
- يوجد تأثير ايجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية المصرفية .
- يوجد تأثير ايجابي بين السياسات المحاسبية في تحقيق الشفافية في التقارير المالية المحاسبية.

الدراسة الرابعة:

أثر مرونة السياسات المحاسبة على المعلومات المالية في البيئة الجزائرية للطالبة أشواق رباعة لولاية ورقلة 'دراسة حالة عينة من المؤسسات (TELECOM ALGERIE، SNVI، ECO.SEST) الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 جامعة ورقلة'

لتحقيق هدف هذه الدراسة قامت الطالبة بدراسة حالة في 3 مؤسسات اقتصادية جزائرية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2018 حيث تم الاعتماد على المنهج دراسة الحالة في تحليل المقابلات الشخصية التي أجرتها مع عينة من المستجوبين في دائرة مالية والمحاسبة ومسئولي المخازن والتي بلغ عددها 15 مقابلة تم تقسيمها على هذه المؤسسات. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

أن الثبات في السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة راجع لأسباب قانونية حيث أن معظم السياسات المحاسبية المتاحة للتطبيق تتضمن أكثر من بديل قابل للتطبيق.

لقد اعتمد هذه الدراسة علاقة على الفرضيات التالية:

1- تقوم المؤسسة بتغيير سياستها المحاسبية عند الضرورة ومن خلال تحليل نتائج المقابلة الشخصية الخاصية بهذه الفرضية تستنتج الطالبة ان مجتمع الدراسة يقوم بتغيير السياسات المحاسبية عند الضرورة وهذا لتحسين القوائم المالية ومنه قبول الفرضية

2- تأثير مرونة السياسات المحاسبية على المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة ومن خلال تحليل نتائج المقابلة الشخصية الخاصة بهذه الفرضية استنتجت الطالبة ان مجتمع الدراسة أكدت ان المعلومات المالية تتأثر بمرونة السياسات المحاسبية وهذا نتيجة لتعدد بدائل السياسات المحاسبية على نفس المعلومة المالية ومنه قبول الفرضية.

وبعد تحليل نتائج المقابلات التي أجرتها الطالبة تمكنت من عرض النتائج التالية:

- السياسات المحاسبية هي القواعد والأسس التي تقوم بها المؤسسة عند اختيارها لأحد البدائل المحاسبية نتيجة لتحسين الصورة المالية وذلك في ضوء مجموعة من الاعتبارات الداخلية والخارجية
- جودة المعلومات المالية تساعد في التحسين من عملية اتخذ القرارات

- ضرورة قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيير في السياسية المحاسبية لإضافة مصداقية أكبر على القوائم المالية
- يعد التعدد في تطبيق الساسة المحاسبية أكثر ملائمة وموضوعية من التوحيد بالنسبة للممارسات المحاسبية التي تتطلب التنوع والمرونة.

الدراسة الخامسة:

دراسة سلمى عبد القادر البرهان عبد الرحمان بعنوان *أثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية* دراسة ميدانية على البنك الإسلامي السوداني "فرع شندي" وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية "فرع شندي" بجامعة شندي بالسودان لسنة 2016

تناولت هذه الدراسة أثر السياسات المحاسبية على التقارير المحاسبية * دراسة ميدانية على البنك الإسلامي السوداني "فرع شندي" وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية "فرع شندي"، إن ثبات السياسة المحاسبية لا يعكس صورة واضحة على التقارير المالية لذلك قد تحدث ظروف تجعل المنشأة تعدل من السياسات المطبقة إلى سياسات أخرى تتلاءم مع الظروف المحيطة وهذا العدول يترتب عليه أثار على التقارير المالية.

نصت هذه الدارسة على ثلاث فرضيات تم اختبار صحتها وأتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي و المنهج الاستنباطي ومنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام برامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS" لإدخال بيانات الدراسة ثم استخدام النسب المئوية والانحراف المعياري واختبار كاي تربيع لإجابات مجتمع الدراسة ثم جمع بيانات الدراسة بواسطة استبانه.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- تؤثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية إيجابا.
- السياسات المحاسبية تؤثر على مستخدمي القوائم المالية.
- الإفصاح على السياسات المحاسبية يؤثر على القرارات الاستثمارية.
- ثبات السياسات المحاسبية يساعد في إجراء المقارنات السليمة للمعلومات المحاسبية.
- يستطيع مستخدمي القوائم المالية مقارنتها لعدد من الفترات الزمنية في المنشأة.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:

- يجب الاهتمام بالسياسات المحاسبية لأنها تؤثر على التقارير المالية.
- ضرورة الاهتمام بالسياسات المحاسبية لتأثيرها على مستخدمي القوائم المالية.
- يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية لأنها تؤثر على القرارات الاستثمارية.

الدراسة السادسة:

دراسة علي سليم سلامة الهروط بعنوان " أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان "

حاولت الدراسة بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية التي تعكس الموضوعية، والفائدة، وقدرة الوصول إلى قرارات استثمارية مفيدة لمستخدميها، وتحليل العلاقة بين السياسات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية، وبيان مدى تأثير هذه العلاقة، والنتائج المبنية التي تبنى على ذلك فيما يخص فائدة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

تم اختيار الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان كعينة للدراسة. لما لها من أهمية وتأثير ف النمو الاقتصادي كما أنها تعد من ركائز الاقتصاد الوطني، وتم اختيارها أيضا لأنها تنسجم مع أهداف الدراسة بحيث تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، وتقوم الإدارة بدور الوكيل عن المساهمين، وما تمثله أيضا من انسجام وتوافق في السياسات المحاسبية المستخدمة، وغايات الإبلاغ المالي، والتركيز على أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية. وتعتبر الشركات المساهمة عينة ممثلة، حيث أنها تشمل التنوع في الشركات من حيث الحجم والملكية والمنتجات والمبيعات، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لهذه الدراسة.

وقد توصلت الدراسة اى وجود أثر للسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية، وعلى ضوء ذلك يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات، والأبحاث المتعلقة في مجال السياسات المحاسبية كون هذا النوع من الموضوعات يعد مجالا خصبا للدراسات المتعمقة، والعناية باختيار السياسات المحاسبية في المنشآت لدورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكذلك الاهتمام بما تعتمد عليه جودة المعلومات المحاسبية من إجراءات وطرق حسابية.

النتائج:

- يوجد أثر لسياسات الاعتراف بالإيراد على جودة المعلومات المحاسبية
- يوجد أثر لسياسات تقييم المخزون السلعي على جودة المعلومات المحاسبية.
- يوجد أثر لسياسات احتساب الاهتلاك للأصول الثابتة الملموسة على جودة المعلومات المحاسبية.
- لا يوجد أثر لسياسات احتساب الذمم المدينة على جودة المعلومات المحاسبية
- يوجد أثر للسياسات المحاسبية الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على جودة المعلومات المحاسبية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات:

- إيلاء السياسات المحاسبية الأهمية لدورها الفاعل والمهم في تحسين مخرجات جودة المعلومات المحاسبية.
- قيام الشركات الصناعية بتطبيق السياسات المحاسبية بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تمارسه.

قيام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية ضمن قوائمها المالية لزيادة الشفافية في المعلومات المحاسبية وعدم التضليل.

الدراسة السابعة :

مهند السيدة، أثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية " دراسة ميدانية" بحث مقدم لاستكمال متطلبات مشروع التخرج في العلوم الإدارية كلية العلوم الادارية، جامعة الشام الخاصة، سوريا، 2020.

يهدف البحث الى تحديد أثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية من خلال تحديد أثر التغيير في السياسات المحاسبية في ملائمة التقارير المالية وفي مصداقية التقارير المالية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، ضم مجتمع البحث مدققي الحسابات والمدراء الماليين والمحاسبين العاملين في بيئة الأعمال السورية، ثم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، عبر توزيعها على عينة عشوائية من المدققين والمدراء الماليين والمحاسبين، واختيار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط.

وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للتغيير في السياسات المحاسبية في ملائمة التقارير المالية، حيث أن التغيير في السياسات المحاسبية مع الإفصاح عن هذا التغيير يؤثر إيجابا في تعزيز خاصية الملائمة للتقارير المالية، إضافة الى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للتغيير في السياسات المحاسبية في مصداقية التقارير المالية، حيث أن التغيير في السياسات المحاسبية مع الإفصاح عن هذا التغيير يؤثر إيجابا في تعزيز خاصية المصداقية للتقارير المالية.

كما أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن إجراءات التغييرات في السياسات المحاسبية لتلافي الأثر السلبي لها في دقة عرض وتحليل البيانات الواردة في التقارير المالية في الشركة التي يتم العمل فيها،وضرور ة تعزيز خاصية الحياد ليتم اختيار السياسات المحاسبية بعيدا من التحيز من قبل المسؤولين عن اعداد التقارير المالية.

الدراسة الثامنة :

لخضر يحي، أثر تغيير السياسات المحاسبية على القوائم المالية " دراسة ميدانية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2020-2021.

تهدف الدراسة الى إبراز مدى تأثير تغيير السياسات المحاسبية على القوائم المالية ومستخدميها وخصائصها النوعية من خلال تسليط الضوء على أهم أشكال تغيير السياسات المحاسبية في مختلف القوائم المالية والدوافع التي تسعى الإدارة لتحقيقها من خلال هذا التغيير، وللإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري عن طريق جمع ما توفر من معلومات حول متغيرات الدراسة من كتب ومجلات ومذكرات ولدعم الجانب النظري فقد اعتمد الباحث في الجانب التطبيقي على المنهج الاستقرائي من خلال توزيع استبيان على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك عينة من الأساتذة الجامعيين، وقد تم توزيع 78 استمارة بمختلف الطرق الالكترونية والورقية وتم حصد 70 استمارة قابلة للدراسة، وإعتمد في تحليل الاستبيان على برنامج.EXCEL، SPSS

ولقد توجت الدراسة بأن لتغيير السياسات المحاسبية تأثير كبير على مختلف القوائم المالية وكذلك فقد خلصت الدراسة أيضا بأن تغيير السياسات المحاسبية يؤثر سلبا على مستخدمي القو ائم المالية والخصائص النوعية.

الدراسة التاسعة :

محمود كبيش، التغيير في السياسات المحاسبية واثره على عدالة ومصداقية القوائم المالية " دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي" – دراسة حالة– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019–2020.

تهدف هذه الدراسة الى بيان اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق فعالية العرض في القوائم المالية، وكذلك التعرف على مدى أهمية السياسات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي وعلى التأثيرات التي تنتج في القوائم المالية جراء التغيير في السياسات المحاسبية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم استخدام المقابلة الشخصية والوثائق كأدوات لجمع المعلومات اللازمة.

وتوصلت الى أن التغيير في السياسات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة ينتج عنها تأثيرات على نتيجة المؤسسة، وبالتالي التأثير على عدالة ومصداقية القوائم المالية.

ومن نتائج هذه الدراسة:

– يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية على عدالة ومصداقية التقارير المالية.

– تهدف القوائم المالية الى توفير المعلومات عن المركز المالي والأداء والتغييرات في المركز المالي للمؤسسة.

الدراسة العاشرة :

عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، **أثر التغيير الاداري للسياسات المحاسبية الآثار والدوافع والمعالجة " دراسة تطبيقية ميدانية لشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية** "، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، منشورة كلية دراسات العليا، جامعة السودان، 2012 .

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التغيير الاداري للسياسات المحاسبية على كفاءة تقويم الآداء المالي وقرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطو م للأوراق المالية، ومعرفة الدوافع الاقتصادية والبيئة التي تؤثر على سلوكية الادارة لتغيير السياسات المحاسبية، ومعرفة العوامل التي تؤثر على رأي المراجع الخارجي

حول تغيير السياسات المحاسبية، وتكمن أهمية الدراسة في أن التغيير الاداري للسياسات المحاسبية له أضرار على مصالح الأطراف التي لها مصلحة بالشركات والاقتصاد الوطني وأنها مقيدة في عملية معايير المحاسبة والمراجعة وإصدار قانون لحوكمة الشركات بالسودان.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لدراسة وتوضيح ظاهرة التغيير الاداري للسياسات المحاسبية وبيان آثارها على كفاءة تقويم الاداء المالي وقرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، ومعرفة دوافعها والتنبؤ على دوافعها في حالة حدوثهامستقبلا، ودراسة كيفية معالجتها أو الحد منها بإستخدام آليات حوكمة الشركات.

حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- التغيير الاداري في السياسات المحاسبية يؤصر على كفاءة تقويم الاداء المالي لشركات العينة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، من خلال التأثير الطردي القوي على معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على اجمالي الأصول ومعدل حافة الربح، والتأثير العكسي على معدل القيمة السوقية الربحية " غير معنوي " .
- التغيير الاداري في السياسات المحاسبية يؤثر على موضوعية وجودة معلومات القوائم المالية ويجعلها منحازة لفئة معينة من مستخدميها.
- الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية تمارس التغيير الاداري للسياسات المحاسبية لتقليل الانحرافات بين الاداء المالي المخطط و الاداء المالي الفعلي.

الدراسة الحادية عشر:

أحمد منال ابراهيم الشكرى، **أثر السياسات المحاسبية على قيمة المنشأة " دراسة تطبيقية لشركة غزة للنقل الجوي "**، مذكرة تكميلية مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011 .

تهدف هذه الدراسة الى إبراز تأثيرات السياسة المحاسبية على قيمة المنشأة بالتطبيق على حالة شركة غزة للنقل الجوي، وتتلخص مشكلة هذه في ادارة الشركات التي تواجه صعوبة في الاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة

للسياسة المحاسبية التي تناسب ظروف المنشأة والتي يمكن أن تؤثر على قيمتها .وأهمية هذه الدراسة في اختيار وتطبيق أفضل العمليات بصورة صحيحة في ضوء مقتضيات الحال .

واعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات والبحوث السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحديد حقيقة مشكلة البحث والمنهج الاستقرائي لاختبار فروض الدراسة والمنهج الوصفي لعمل الاستبانة وتحليلها بموجب الطرق الرياضية والإحصائية .

كما توصلت الدراسة الى النتائج الاتية :

- أن سياسة المحاسبة لها تأثير على التدفقات النقدية وعلى قيمة المنشأة .

- تؤثر السياسة المحاسبية على المعلومات المصفح عنها في القوائم المالية.

- الافصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر على القرارات الاستثمارية بالمنشأة.

- ان الادارة تستخدم سياسات محاسبية دون ان تغيير فيها لخدمة مصالحها في المنشأة .

الدراسة الثانية عشر :

سعدي عبد الحليم، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي " دراسة عينية من المؤسسات "**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خضير بسكرة، 2014-2015

تهدف هذه الدراسة الى واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات تم تقسيمها حسب طبيعتها الى ثلاث فئات هي : المؤسسات الوطنية، والشركات التي تملك فيها مسعرة في البورصة، والشركات الاجنبية ومتعددة الجنسيات .

وبغية تحديد أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية اما الفصل التطبيقي فكان الغرض منه معرفة أراء افراد العينة، وتكمن أهمية البحث من الاهمية التي تخص بها القوائم المالية في

حد ذاتها وقدرتها على تعزيز الثقة بينها وبين الاطراف المتعامل معها بما تقدمه من معلومات تكون صادقة وغير مظللة وذلك من خلال الافصاح عنها لتحقيق متطلبات الاطراف المستخدمة لها.

كما توصلت الدراسة بأن امكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يضنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب أراء اطارات و مسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات المبحوثة وان تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ 2010 .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا اليه في الادبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية والقوائم المالية وكذا تطرقنا الى الدراسات السابقة نستنتج ان التعديل في السياسات والطرق المحاسبية هو نتيجة تبني سياسة محاسبية تختلف عن السياسة التي تم استخدامها ساقا في المؤسسة التي تسعى بان تكون لها معلومات مالية ذات مصداقية اكبر، وتقدم معلومات موثوقة وأكثر ملائمة .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعد التطرق الى الجانب النظري والتعرف على أهم الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة وجب دعم البحث بدراسة ميدانية، ومن أجل معرفة مدى تأثير التعديل في السياسات المحاسبية وأثره على القوائم المالية ولمعرفة تأثير التعديل قمنا بدراسة ميدانية لشر كة مطاحن التاج الذهبي، ولتفصيل هذه الدراسة قمنا بتقسيمها الى ثلاث مباحث. المبحث الاول والذي تضمن تقديم شركة التاج الذهبي، اما المبحث الثاني فعرضنا فيه القوائم المالية للشركة وفي المبحث الثالث قمنا بتعديل بعض السياسات المحاسبية وقمنا بدراسة تأثيرها مصداقية وعدالة القوائم المالية

المبحث الاول : تقديم المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول : ماهية شركة التاج الذهبي

أ– تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية:

شركة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي هي مؤسسة صناعية موضوعها صنع الدقيق والبرغل وطحين الحبوب، صنع طحين القرنيات، بقايا طحن الحبوب والقرنيات، الحبوب المغربلة، الحبوب المقشرة، الحبوب المسحوقة أو المسطحة، وبصفة عامة كافة العمليات التجارية والمالية والمنقولة والعقارية عبر التراب الوطني أوفي البلدان الأجنبية.

تعد شركة مطحنة التاج الذهبي شركة أموال ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية (EURL) أسست سنة 2002، حيث تقرر تعديل الشكل القانوني للشركة لتتحول من شركة أموال ذات شخص وحيد وذات مسؤولية محدودة إلى شركة أشخاص شركة تضامن (SNC) وذلك سنة 2006 وتغيير تسمية الشركة بتسمية جديدة هي شركة تضامن مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي برأسمال اجتماعي قبل التعديل قدره 100.000 دج، ورأسمال اجتماعي بعد التعديل قدره 500.000 دج رقم سجلها التجاري: 02 ب 0542513 يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 23 عامل، تقع بالمنطقة الصناعية كوينين مدينة الوادي.

- اسم مسيرها: مصباحي مُحَّد الصغير
- قطاع النشاط: الإنتاج الصناعي رمز النشاط 107101 نصه الطحانة
- عنوان موقعها على الانترنت: ----- / -----
- بريدها الالكتروني: ----- / ------
- علامتها التجارية:

ب– نشأة وتطور الشركة:

قبل التعديل في القانون الأساسي لشركة مطحنة التاج الذهبي تأسست الشركة في التاسع والعشرين من ماي سنة ألفين واثنين 2002/05/29، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 1.500 متر مربع ومبنى ذا استعمال تجاري أطواله (20م * 20م) شكل مربع يوجد بالطابق الأرضي، تقع الشركة بجانب الطريق الوطني رقم 48 بالمنطقة المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي فمنذ إنشائها عملت الشركة على تحقيق أهدافها المبرمجة وذلك

بالاستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو إنتاج الدقيق، وفي بداية سنة 2005 قامت الشركة بتوسيع نشاطها وذلك بإضافة وحدة أخرى لإنتاج الفرينة.

وفي نهاية الموسم الأول من سنة 2006 قامت الشركة بإضافة بعض الاستثمارات الجديدة والمتمثلة في معدات نقل من شاحنات وذلك لنقل منتجاتها عبر التراب الوطني وكذا حافلة لنقل العمال وورشة ميكانيكية لمراقبة وصيانة الآلات والمعدات.

المطلب الثاني : مهام الشركة وأهدافها

أ– المهام:

تتلخص المهمة الرئيسية للشركة في شراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين من السوق الوطنية وتصنيعها إلى توزيعها على مستوى الولاية وخارجها للمنتجات المتخصصة فيها من فرينة ونخالة وينحصر مجال نشاط المؤسسة في الأشغال التالية:

- القيام بالدراسات والإحصائيات الخاصة باحتياجات الولاية وخارجها في السلع المحتكرة لتسويقها ومحاولة فتح أوجه جديدة تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للولاية والمقدرة الشرائية للمواطنين.
- إعداد برامج التموين على حسب الاحتياجات المقدمة من العملاء.
- ضمان الوجود الدائم للمنتجات عبر المنافذ التسويقية.
- تكوين الاحتياجات الأمنية في السلع وذلك على المدى البعيد.
- التكفل بإجراءات الضمان للسلع المسوقة.

ب– الأهداف:

- تحقيق ربح لضمان ديمومة الشركة والحفاظ على بقائها.
- السعي لرفع قيمة المبيعات وبالتالي رفع قيمة الأعمال.
- المحافظة على حصتها في السوق المحلية بالولاية وأيضا حصتها في السوق الوطنية مع محاولة التوسع إلى نقاط أبعد.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للشركة

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي من خمس مصالح، كما أن للإدارة أمانة عامة كما هو موضح في الهيكل الموالي:

الشكل رقم (2-1) يوضح الهيكل التنظيمي للشركة

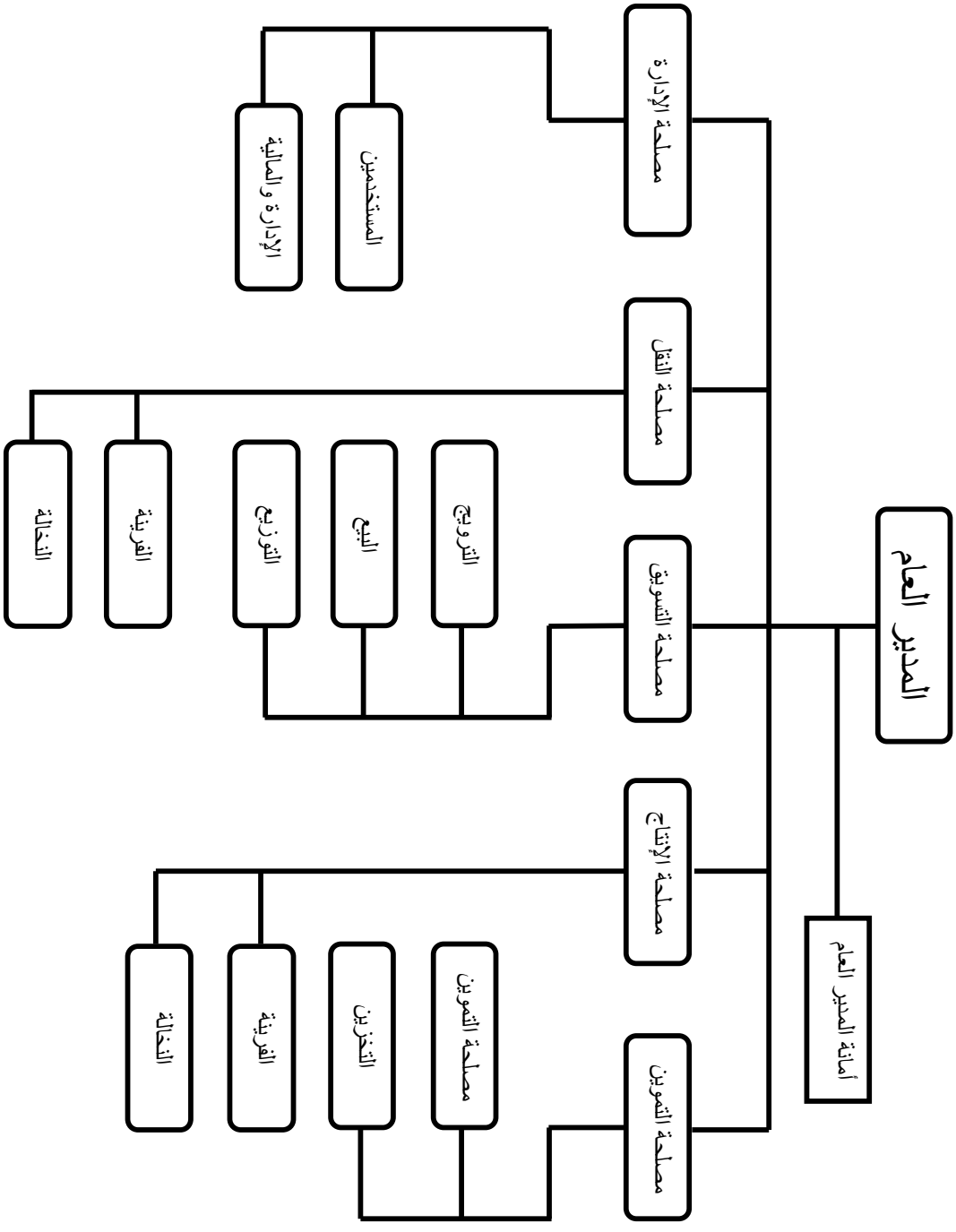

المطلب الرابع : وظائف مصالح الشركة

1/ المدير العام: أن كل مؤسسة على اختلاف أنواعها القانونية لابد لها من مدير يكون على هرمها التسلسل الإداري ويتمثل ذلك في شخص المدير مهما اختلفت التسميات، مدير، مدير عام مسير الخ، ويعتبر أعلى سلطة إدارية في المؤسسة لما له من دور فعال في المؤسسة وبعلاقاتها مع المحيط الخارجي، حيث يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

2/ أمانة المدير: تعتبر همزة وصل بين المسؤول والمصالح داخل المؤسسة وخارجها وهي من أهم المصالح في المؤسسة وهذا لأنها تسهل عملية سير المعلومات ومعالجتها وتنظيمها وتتكفل بـ:

- استقبال البريد الوارد للمؤسسة.
- استقبال المكالمات الداخلية والخارجية.
- مساعدة المدير العام في مهامه.
- متابعة السير الحسن لنشاط المدير العام.

3/ مصلحة التموين:وتشتمل هذه المصلحة على فرعين هما:

- **الشراء**: تختص هذه المصلحة بشراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين والأغلفة المستهلكة.
- **التخزين**: ويختص هذا الفرع بتخزين المواد الأولية المشتراة من أجل إدخالها في العملية الإنتاجية.

4/ مصلحة الإنتاج: تعتبر هذه المصلحة هي الركيزة الأساسية في نشاط المؤسسة بطبيعتها شركة إنتاجية وتختص هذه المصلحة إدخال المواد الأولية المشتراة لغرض التصنيع في الطاحونة من أجل الحصول على منتوج الفرينة كما أن لهذا المنتوج مشتقات متمثلة في مادة النخالة.

5/ مصلحة التسويق: وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة أقسام:

- **الترويج**: ونقصد به وضع سياسة إشهارية للمنتوج للاطلاع عليه من قبل عدد اكبر ممكن من المستهلكين.
- **البيع**: وتختص هذه المصلحة ببيع المنتوجات وتحرير فواتير البيع للزبائن وتسجيل هذه الفواتير في كشوف مبيعات مقسمة حسب طبيعة البيع (بيع بالأجل، بيع نقدا أو بيع بصك) وطبيعة السلع (فرينة، نخالة).

- **التوزيـــع** : وهـــي المرحلـــة مـــا بعـــد البيـــع ونقصـــد بهـــا إيصـــال المنتوجـــات المباعـــة إلى التجار في أحسن الظروف.

6/ النقل:

1- **المواد الأولية**: ونقصد به جلب المواد الأولية من الموردين إلى مقر الشركة.

2- **المنتوج**: وهو إيصال المنتوجات إلى كل من التجار والمستهلكين.

7/ مصلحة الإدارة والمالية:

1- **المستخدمين**: وهو مكتب متابعة شؤون العمال وتسيير جميع ملفاتهم، كما يعتبر مصدرا هاما لكل القرارات الخاصة بهم، وتوضيح واجباتهم وحقوقهم، وكذا تسهر على استقبال ملفات طلب العمل، ومن مهامه أيضا تحضير أجور العمال لتسديدها وكذا حضور العمال والتكفل باشتراكاتهم في صناديق الضمان الاجتماعي وبالخدمات الاجتماعية لهم.

2- **الإدارة والمحاسبة**: وتختص هذه المصلحة بشتى الأعمال الإدارية والمحاسبية التي من شأنها العمل على تنظيم وتوجيه إداري سليم وتحديد الوضعية المحاسبية والمالية للمؤسسة بشكل دقيق، ويقوم بـ:

- يقـــوم بكـــل مـــا يتعلـــق بالتحصـــيل أي متابعـــة ديـــون وحقـــوق الشـــركة مع الموردون والعملاء.
- القيام بالعمليات البنكية وعمليات الصندوق.
- القيام بعمليات الجرد للوسائل والمعدات.

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية لشركة مطاحن التاج الذهبي

تقوم كل مؤسسة في نهاية كل دورة اقتصادية بإعداد مجمع كشوفها المالية وفيما يلي سنقوم بعرض مختلف القوائم المالية الخاصة بشركة التاج الذهبي .

المطلب الأول : عرض القوائم المالية

تعتبر الميزانية أحد مكونات التقاريري المالية التي تلعب دورا اعلاميا هاما، فهي تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، والتي من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة، وكانت ميزانية شركة التاج الذهبي لسنة 2020 كمايلي :

1- **عرض قائمة الميزانية لجانب الأصول :**

الجدول رقم (2-1) يوضح ميزانية الشركة لجانب الأصول

الأصول		**2020**			**2019**
		الخام	**الاهتلاكات أو المؤونات**	صافي	صافي
الاصول غير الجارية فارق الاقتناء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		69229633.86	56726735.55	12502898.31	16833905.26
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع للمعادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة مرتبطة					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة غير الجاري					
مجموع الأصل غير الجاري		69229633.86	56726735.55	12502898.31	16833905.26
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ		416730.60		416730.60	389961.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
زبائن		2694844.00		2694844.00	

الديون الاخرى		2004600.00		2004600.00	
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستعمالات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الاموال الموظفة والاصول المالية الجارية الاخرى					
الخزينة		11503712.19		11503712.19	11348421.26
مجموع الأصول الجارية		16619886.79		16619886.79	11738382.26
المجموع العام للأصول		85849520.65	56726735.55	29122785.10	28572287.52

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم (1)

2- **عرض قائمة الميزانية لجانب الخصوم :**

الجدول رقم : (2-2) يوضح ميزانية الشركة لجانب الخصوم

الخصوم		2020	2019
رؤوس الاموال الخاصة			
رأس مال تم إصدار		5000000.00	5000000.00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة			
فارق اعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية		1294656.31	3024472.21
رؤوس اموال خاصة اخرى- ترحيل من جديد (حصة الشركة المجمعة1) (حصة المساهمين بالاقلية1)			
مجموع 1		6294656.31	8024472.21
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون ماية			
ضرائب مؤجلة وممونة			

ديون اخرى غير جارية			
مؤونات ومنتوجات محسوبة مسبقا			
مجموع 2 الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		204656.13	50871.60
ضرائب		194987.00	225151.00
ديون اخرى		22428485.66	10271791.71
خزينة الخصوم			
مجموع3 الخصوم الجارية		22828128.79	20547815.31
مجموع عام للخصوم		29122785.10	28572287.52

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم (2)

كما هو مبين أعلاه في الجدولين يتضح لنا شكل ومحتوى ميزانية شركة التاج الذهبي الوادي يتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث أن عرضها تم في شكل جدول يضم دورتين وهما على التوالي دورة 2019 تحتوي على الارصدة فقط ودورة 2020مع الفصل بين الاصول والخصوم وقد تضمنت كذلك عمودا خاصا بالاهتلاكات والمؤونات الخاصة بالدورة الجارية 2020، وتحتوي ايضا الميزانية على الحد الادنى من العناصر الواجب عرضها ضمن محتوياتها، حيث لا تشمل الأصول على الاراضي والمباني وتشمل علة تثبيتات عينية أخرى ومخزونات ومنتجات قيد التنفيذ والزبائن والديون الاخرى أما جانب الخصوم فيدرج ضمنه الاموال الخاصة التي تشمل النتيجة المحققة 2020، موردون وحسابات ملحقة، ضرائب، ديون أخرى.

3- عرض جدول النتائج :

الجدول رقم : (2-3) يوضح جدول النتائج

البيـــــان		2020	2019
رقم الاعمال		78034440.50	97877700.00
تغير مخزونات الانتاج التامة او قيد التنفيذ			
الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية 1		78034440.50	97877700.00
المشتريات المستهلكة		63450245.57	80687419.40

الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		1784438.69	2451249.79
استهلاك السنة المالية		65234684.26	83138669.19
القيمة المضافة للاستغلال		12799756.24	14739030.81
اعباء المستخدمين		6134574.86	6601570.61
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		1039518.12	1226208.03
الفائض الاجمالي الخام		5625663.26	6911252.17
المنتوجات العملياتية الاخرى			
الاعباء العملياتية الاخرى			
المخصصات والاهتلاكات والمؤونات		4331006.95	4499779.96
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية		1294656.31	3024472.21
المنتوجات المالية			
الاعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		1294656.31	3024472.21
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة هول النتائج العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية		78034440.50	98490700.00
مجموع اعباء الانشطة العادية		76739784.19	95466227.79
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		1294656.31	3024472.21
عناصر غير عادية – منتجات (للتحديد)			
عناصر غير عادية – اعباء (للتحديد)			
النتيجة غير عادية			
النتيجة الضافية للسنة المالية **حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة**		1294656.31	3024472.21
نتيجة صافية للمجموع المجمع 9 حصة المساهمين بالأقلية حصة المجمع			

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم (3)

من خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسة قامت بعرض قائمة حساب النتيجة وفق النموذج الذي جاء في النظام المحاسبي المالي، بحيث ان المؤسسة لم تقم باعداد قائمة حساب النتيجة حسب الوظيفة واكتفت باعداد هذه القائمة حسب الطبيعة، وقد تم عرضها في شكل جدول يضم دورتين 2019 و2020 والذي تضمن كل الايرادات المحققة خلال الدورة المتمثلة في الايرادات من الانشطة العادية من انتاج مخزن، المنتجات العملياتية الاخرى، المنتوجات المالية، واسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات، بالإضافة الى كل الاعباء المحتملة من الانشطة العادية خلال الدورة المتمثلة في المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية، اعباء عملياتية ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة، ومن خلال طرح الايردات الخاصة بالدورة 2020 حققت المؤسسة ربح بـ 1294656.31 دج

المطلب الثاني : التعديل في القوائم المالية

أولا :جانب الأصول

1 إعادة تقييم الأراضي :

بالرجوع إلى الخبير العقاري وبطلب من المؤسسة تم إعادة تقييم الأراضي حيث أن المؤسسة تتربع على مساحة 1500 م، قدر ها الخبير المتر مربع بـــ15000.00 دج وعيه تكون قيمة الأراضي كما يلي:

1500 × 15000.00 = 22500000.00 دج.

2 إعادة تقييم تهيئة الأراضي :

قدرت تسوية الأراضي للمتر بـ4500.00 دج للمتر مربع الواحد، وتقدر مساحة الأرض المراد تسويتها بـ 1000م^2

1000 × 4500.00 =4500000.00 دج.

211		من ح/ الأراضي	22500000	
	104	إلى ح/ فارق تقييم التثبيتات		22500000

3 اعادة تقييم المباني :

تم إهتلاك المباني سنة 2019 وتم إعادة تقييمها سنة 2020 من طرف الخبير العقاري بقيمة 6000000.00 دج وقدر عمرها الإنتاجي ب20 سنة .وقدر قسط اهتلاكها لسنة 2020 بـ 300000.00دج.

211		من ح/ تهيئة الأراضي	300000	
	104	إلى ح/ فارق تقييم التثبيتات		300000

4تحديد قيمة المعدات والأدوات :

ح 2153 قدرت قيمتها انطلاقا من ميزانية لمؤسسة بـ 54389754.02 دج .

213		من ح/ مباني	54389754.02	
	104	إلى ح/ فارق تقييم التثبيتات		54389754.02

5 تحديد قيمة التثبيتات العينية :

أ تثبيتات عينية (معدات نقل) ح2182 قدرت بـ 14724625.64 دج.

2182		من ح/ معدات نقل	14724625.64	
	104	إلى ح/ فارق تقييم التثبيتات		14724625.64

ب – تثبيتات عينية أخرى : ح2185 قدرت بـ 115254.20 دج .

2185		من ح/ تثبيتات عينية أخرى	115254.20	
	104	إلى ح/ فارق تقييم التثبيتات		115254.20

6 إعادة تقييم مؤونة الزبائن :

تقدر قيمة الزبائن بـ 2694844.00 دج تم تشكيل مؤونة للزبائن المشكوك فيهم قدرت بـ 89828.13 دج.

682		من ح/ حصص استثنائية أصول جارية	89828.13	
	4911	إلى ح/ مؤونة الزبائن		89828.13

7 إعادة تقييم المخزونان :

تقدر قيمة المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ بـ 416730.6دج تم تشكيل مؤونة لجزء منها قابل للتلف متمثل في الأغلفة المستهلكة تقدر بـ 13891.02دج.

682		من ح/ حصص استثنائية أصول جارية	13891.02	
	3926	إلى ح/ اهتلاك أغلفة متداولة		13891.02

ثانيا : جانب الخصوم :

يتم إدراج حساب فارق التقييم المقدر ب: 33,000,000.00 دج.

بالنسبة لجدول حسابات النتائج يتم ادراج المصاريف المتمثل في حساب مخصصات الاهتلاكات والمؤونات المقدرة ب:4,734,726.10 دج.

وعليه و بعد إجراء عمليات التعديل تم الحصول على القوائم المالية المعدلة كما هو موضح في الأشكال التالية :

1- عرض قائمة الميزانية لجانب الأصول بعد التعديل :

الجدول رقم (2-4) يوضح ميزانية لجانب الأصول بعد التعديل

الأصول		**2020**			**2019**
		الخام	**الاهتلاكات أو المؤونات**	صافي	صافي
الاصول غير الجارية فارق الاقتناء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي		27000000.00		27000000.00	
مباني		6000000.00	300000.00	5700000.00	
تثبيتات عينية أخرى		69229633.86	56726735.55	12502898.31	16833905.26
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع للمعادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة مرتبطة					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة غير					

الجاري					
مجمـــوع الأصـــل غـــير الجاري	102,229,633.86		57026735.55	45202898.31	16833905.26
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	416730.60		13891.02	402839.38	389961.00
حســابات دائنــة أخــرى واستخدامات مماثلة					
زبائن	2694844.00		89828.13	2605015.87	
الديون الاخرى	2004600.00			2004600.00	
الضرائب وما شابهها					
حســابات دائنــة أخــرى واستعمالات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الاموال الموظفة والاصول المالية الجارية الاخرى					
الخزينة	11503712.19			11503712.19	11348421.26
مجموع الأصول الجارية	16619886.79		103719.15	16516167.44	11738382.26
المجموع العام للأصول	118849520.65		57170454.70	61719065.95	28572287.52

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم (1)

2- **عرض قائمة الميزانية لجانب الخصوم بعد التعديل**

3- الجدول رقم : (2-5) يوضح الميزانية لجانب الخصوم بعد التعديل

الخصوم		2020	2019
رؤوس الاموال الخاصة			
رأس مال تم إصدار		5000000.00	5000000.00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة			
فارق اعادة التقييم		33000000.00	
فارق المعادلة			

نتيجة صافية		890937.16	3024472.21
رؤوس اموال خاصة اخرى- ترحيل من جديد (حصة الشركة المجمعة1) (حصة المساهمين بالاقلية1)			
مجموع 1		38890937.16	8024472.21
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون ماية			
ضرائب مؤجلة وممونة			
ديون اخرى غير جارية			
مؤونات ومنتوجات محسوبة مسبقا			
مجموع 2 الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		204656.13	50871.60
ضرائب		194987.00	225151.00
ديون اخرى		22428485.66	10271791.71
خزينة الخصوم			
مجموع3 الخصوم الجارية		22828128.79	20547815.31
مجموع عام للخصوم		61719065.95	28572287.52

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم (2)

4-عرض جدول النتائج بعد التعديل :

الجدول رقم : (2-6) يوضح جدول النتائج بعد التعديل

البيـــــان		**2020**	**2019**
رقم الاعمال		78034440.50	97877700.00
تغير مخزونات الانتاج التامة او قيد التنفيذ			
الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية 1		78034440.50	97877700.00
المشتريات المستهلكة		63450245.57	80687419.40
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		1784438.69	2451249.79
استهلاك السنة المالية		65234684.26	83138669.19
القيمة المضافة للاستغلال		12799756.24	14739030.81
اعباء المستخدمين		6134574.86	6601570.61

الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		1039518.12	1226208.03
الفائض الاجمالي الخام		5625663.26	6911252.17
المنتوجات العملياتية الاخرى			
الاعباء العملياتية الاخرى			
المخصصات والاهتلاكات والمؤونات		4734726.10	4499779.96
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية			3024472.21
المنتوجات المالية			
الاعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			3024472.21
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة هول النتائج العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية		78034440.50	98490700.00
مجموع اعباء الانشطة العادية		77134503.34	95466227.79
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		890937.16	3024472.21
عناصر غير عادية – منتجات (للتحديد)			
عناصر غير عادية – اعباء (للتحديد)			
النتيجة غير عادية			
النتيجة الضافية للسنة المالية **حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة**		890937.16	3024472.21
نتيجة صافية للمجموع المجمع 9 حصة المساهمين بالأقلية حصة المجمع			

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم (3)

المطلب الثالث : أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية .

من خلال الميزانية نلاحظ أن أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية كان كما يلي :

- بالنسبة للنتيجة قبل التعديل كانت مقدرة ب: 1,294,656.31 دج وبعد التعديل أصبحت تقدر ب: 890,937.16 دج.

- بالنسبة لمجموع التثبيتات الصافية (الأصول غير الجارية) قبل التعديل قدرت ب: 12,502,898.31دج وبعد التعديل أصبحت تقدر ب:45,202,898.31.

- بالنسبة لمجموع الأصول الجارية الصافية قبل التعديل قدرت ب: 16,619,886.79دج وبعد التعديل أصبحت تقدر ب :16,516,167.19دج.

- بالنسبة للمجموع العام للأصول قبل التعديل قدر ب: 29,122,785.10دج وبعد التعديل قدر ب:61,719,065.75دج

- بالنسبة لمجموع الخصوم قبل التعديل قدر ب:29,122,785.10دج وبعد لتعديل قدر ب: 16,516,167.19دج.

أما من خلا جدول حسابات النتائج فإن أثر التعديل في السياسات المحاسبية على القوائم المالية كان كما يلي:

- كان التعديل يخص الأعباء (مخصصات الإهتلاكات والمؤونات) حيث قبل التعديل قدرت ب: 4,331,006.95 دج وبعد التعديل قدرت ب: 4,734,726.10 دج.

ومنه نجد أن السياسة المحاسبية المتبعة داخل المؤسسة عند تغييرها يؤدي الى تغيير تام في الميزانية وفي العناصر المذكورة سابقا .

خلاصة الفصل :

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بمعالجة الاشكالية المطروحة والوصول الى جملة من النتائج ومناقشتها، وقد أثبتنا من خلال الدراسة الميدانية أن التعديل في السياسات المحاسبية تأثير كبير على القوائم المالية وكذلك لها تأثير سلبي على خصائص القوائم المالية وتوجهت الدراسة باستخلاص أن التعديل في السياسات المحاسبية تأثير كبير على القوائم المالية .

الخاتمـــــــــة

الخـاتمة

مـن خـلال دراسـتنا لموضـوع التعـديل في السياسـات المحاسـبية وأثرهـا علـى القـوائم الماليـة قمنـا بمعالجـة الإشـكالية المطروحـة حيـث تمـت دراسـة الموضـوع بالجمـع بـين الدراسـة النظريـة والدراسـة التطبيقيـة، توصـلنا إلى أن التعديل في السياسات المحاسبية يؤدي إلى جودة عرض القوائم المالية

وخلصت الدراسة على جملة من النتائج نوجزها فيما يلي :

- أظهـرت نتـائج التحلـيلات أن تأثـيرا للتعـديل في السياسـات المحاسـبية علـى القـوائم الماليـة، وهـذا راجـع إلى أن انتهـاج الإدارة لتعـديل في البـدائل والسياسـات المحاسـبية يـؤثر بالضـرورة علـى أرقـام ومبـالغ القـوائم المالية وهذا اثبت صحة **الفرضية الأولى**.
- يتحـدد وضـع السياسـات المحاسـبية بمجموعـة مـن العوامـل الاجتماعيـة والاقتصـادية و هومـا يثبـت صـحة **الفرضية الثانية**.
- التعـديل في السياسـات المحاسـبية يـؤثر سـلبا علـى الخصـائص النوعيـة القـوائم الماليـة وهـذا مـا يـؤثر علـى جودة ومصداقية القوائم المالية .وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثالثة**.

نتائج الدراسة :

- تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة منها .
- تعتمـد المؤسسـة عنـد اسـتخدامها السياسـات المحاسـبية علـى جملـة مـن المعـايير والقواعـد تسـاعدها علـى اختيار أفضل سياسة لها.
- تقـوم السياسـات المحاسـبية علـى قيـدين أساسـيين يجـب مراعاتهمـا همـا التوقيـت المناسـب والتـوازن بـين الخصائص النوعية.
- يمكـن للمحاسـب الممـارس بخبرتـه اسـتغلال ثغـرات في حالـة التعـديل في السياسـات المحاسـبية لخدمـة أطراف معينة على حساب أطراف أخرى وهذا ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية.
- ان التعـديل في السياسـات المحاسـبية لـيس عشـوائيا وإنمـا مخطـط لهـا مسـبقا بعـدة عوامـل أهمهـا تفـادي السياسات المحاسبية.

- يؤثر التعديل في السياسات المحاسبية على جودة ومصداقية القوائم المالية .
- الهدف من جدول حسابات النتائج هو معرفة نتيجة المؤسسة .
- إن حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية والتقدير الشخصي فتح المجال أمام المحاسبة الإبداعية في مختلف القوائم المالية.

توصيات الدراسة :

- ضرورة وقف التعديل في السياسات المحاسبية إلا اذا كان يزيد من تحسين جودة وموضوعية القوائم المالية لمستخدميها .
- على الإدارة استخدام سياسة محاسبية واضحة لخمة مصالحها في المنشأة.
- ضرورة الاهتمام بالسياسة المحاسبية لتأثير ها على مستخدمي القوائم المالية.
- استخدام أكثر من سياسة محاسبية لأنها تؤثر على القوائم المالية.

آفاق الدراسة :

- أثر التعديل في السياسات المحاسبية على ربحية المؤسسة.
- أثر السياسات المحاسبية على الوعاء الضريبي.
- اثر سياسة تمهيد الدخل على القوائم المالية.

فهرس المراجع والمصادر

فهرس المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1- أحمد نور، **المحاسبة المالية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

2- أد.شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا لمعايير الإبلاغ الماليIFRSوالنظام المحاسبي الماليSCF، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الاولى.

3- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007.

4- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقيم وجدو ى المشاريع، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الاولى، 2010.

5- د.سالم مُحَّد عبود د.احمد مُحَّد فهمي البرزنجي، التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الاداء ودعم العملية الادارية الناشر دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، الطبعة الاولى 2019.

6- د.عبد الله عبد العزيز هلال د.سعد بيومي د.مُحَّد سامي التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

7- د.علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليل تطبيقي، أستاذ مشارك كلية التجارة جامعة غزة، مكتبة آفاق للطباعة وانشر والتوزرع، الطبعة الأولى 2011.

8- سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

9- طارق عبد العال حماد، د مُحَّد كمال أبوعجوة مراجعة د.يحي أبوطالب **القوائم المالية** كلية التجارة جامعة، عين شمس، جمهورية مصر العربي.

10- طارق عبد العال حماد، **معيير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول الدار الجامعية، الإسكندرية 2008.

11- كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، 2005.

12- كمال خليفة اوزيد، **النظرية المحاسبية**، الإسكندرية الطبعة الرابعة، 1990.

13- كمال عبد العزيز النقيب. **المدخل المعاصر إلى عالم المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004.

14- م بشرى حسن مُحَّد التوبي، ا.م.د عقيل دخيل الأعاجيبي، ا.م ميثم عبد كاظم المسوي، محاسبة القوائم المالية، أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية، دار الحلاج للنشر والطباعة والتوزيع، بغداد–العراق، ط1، 2001.

15- مُحَّد أبو ناصر، وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، ط1، نشر بدعم من معهد الدراسات. عمان. 2005.

16- مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، مكتبة عصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

17- ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة' دار المحمدية، الجزائر، 2008.

18- ناصر نور الدين عبد اللطيف. **أساسيات المحاسبة المالية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسمندرية، 2006.

19- وليد مُحَّد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

ثانيا : المذكرات والرسائل الجامعية

1- ادريس دحمان، **تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2015.

2- سامر مظهر قنطجي، **دور السياسات المحاسبية في التحوط، ورقة بحثية قدمت في ملتقى الخرطوم لمنتجات المالية الإسلامية**، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، بتاريخ 04 /2012/04.

3- سميرة بوتكزز، **السياسات المحاسبية وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية (درسة حالة مؤسسة الوئام للقبائل الصغرى)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، 2014- 2015 .

4- سارة مدفوني، **أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر اكادمي، تخصص محاسبة ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

5- زروخي علاء الدين، تكييف **القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ضل تطبيق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وجباية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف –المسيلة.

6- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية والتطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2013 .

7- سليمان الطاهر، **أثر تغيير السياسات المحاسبية علة القوائم المالية (درسة ميدانية)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2020- 2021.

8- ميسوم دمام حماد الشعري، **أثر تمهيد الدخل على أداء المالي(دراسة تطبيقية على بنك الاسكان لتجارة وتمويل)**، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

ثالثا : الملتقيات

1- مرزاقة صالح.د.بوهرين فتيحة، القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الاسلامية، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي واقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية.

2- سامر مظهر قنطجي، **دور السياسات المحاسبية في التحوط، ورقة بحثية قدمت في ملتقى الخرطوم لمنتجات المالية الإسلامية**، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، بتاريخ 04 /2012/04.

رابعا : القوانين والتشريعات

1- الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة 05، العدد 27، الجزائر، صتدر بتاريخ 2008/05/26.

Web sites

1- https ://acc-jordan.blogspot.com

الملاحـــــــق

الملحق رقم (1) ميزانية الأصول

SNC MESBAHI ET CIE MINOTE
MINOTERIE TEDJ EDDAHABI

BILAN ACTIF
Exercice clos le :31/12/2020

ACTIF	NOTE	2020			2019
		bruts	Amort-Prov.	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
Terrain					
Batiments					
Autres immobilisations corporelles		69 229 633.86	56 726 735.55	12 502 898.31	16 833 905.26
Immobolisation en cession					
Immobilisation en cours					
Immobilisation financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Pret et autres actifs financiers non courants					
Impots différés actif					
		69 229 633.86	56 726 735.55	12 502 898.31	16 833 905.26
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		416 730.60		416 730.60	389 961.00
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 694 844.00		2 694 844.00	
Autres débiteurs		2 004 600.00		2 004 600.00	
Impots et assililés					
Avances d'Exploitation					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		11 503 712.19		11 503 712.19	11 348 421.26
TOTAL ACTIF COURANT		16 619 886.79		16 619 886.79	11 738 382.26
TOTAL GENERAL ACTIF		85 849 520.65	56 726 735.55	29 122 785.10	28 572 287.52

الملحق رقم (2) ميزانية الخصوم

SNC MESBAHI ET CIE MINOTE
MINOTERIE TEDJ EDDAHABI

BILAN PASSIF
Exercice clos le :31/12/2020

PASSIF	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		5 000 000.00	5 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et bréserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat part du groupe (1)		1 294 656.31	3 024 472.21
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		6 294 656.31	8 024 472.21
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		204 656.13	50 871.60
Impôts			
Autres dettes		22 623 472.66	20 496 943.71
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		22 828 128.79	20 547 815.31
TOTAL GENERAL PASSIF		29 122 785.10	28 572 287.52

الملحق رقم (3) جدول الحسابات

SNC MESBAHI ET CIE MINOTE
MINOTERIE TEDJ EDDAHABI

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2020 au: 31/12/2020

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		78 034 440.50	97 877 700.00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		78 034 440.50	97 877 700.00
Achats consommés		63 450 245.57	80 687 419.40
Services extérieurs et autres consommations		1 784 438.69	2 451 249.79
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		65 234 684.26	83 138 669.19
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		12 799 756.24	14 739 030.81
Charges de personnel		6 134 574.86	6 601 570.61
Impôts, taxes et versements assimilés		1 039 518.12	1 226 208.03
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		5 625 663.26	6 911 252.17
Autres produits opérationnels			613 000.00
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		4 331 006.95	4 499 779.96
Reprise sur pertes de valeurs et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		1 294 656.31	3 024 472.21
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT(V+VI)		1 294 656.31	3 024 472.21
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		78 034 440.50	98 490 700.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		76 739 784.19	95 466 227.79
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 294 656.31	3 024 472.21
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 294 656.31	3 024 472.21